الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

حقوق الطبع محفوظة

تطلب جميع كتبنا من :
دار القلم - دمشق : ص.ب : ٤٥٢٣ - ت : ٢٢٢٩١٧٧
الدار الشامية - بيروت - ت : ٦٥٣٦٥٥ / ٦٥٣٦٦٦
ص.ب : ٦٥٠١ / ١١٣

توزع جميع كتبنا في السعودية عن طريق
دار البشير - جدة : ٢١٤٦١ - ص.ب : ٢٨٩٥
ت : ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

الغزالي

تأليف
د. رفيق يونس المصري

دار القلم
دمشق

من لم يكن كلامه حكمة فهو لغو

ومن لم يكن سكوته تفكرًا فهو سهو

ومن لم يكن نظره اعتبارًا فهو لهو

الحسن البصري

(إحياء علوم الدين: ٣٦٢/٤)

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، **وبعد**:

فقد فكرت بادئ ذي بدء أن يكون عنوان الكتاب: «تعظيم الجوع عند الغزالي: هل هناك اقتصاد إسلامي صوفي؟»، ثم عدلت عنه لأنه كان عنوانًا سابقًا لحوار أربعاء طرحته في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة (٢٨/٣/١٤٢٧هـ)، وكان هذا الحوار مختصرًا، ويعدّ هذا الكتاب تطويرًا له، هذا بالرغم من أن عنوان الحوار يعبر تعبيرًا ملائمًا عن شخصية الغزالي من جهة، وله صلة بعلم الاقتصاد من جهة أخرى، وإن كان السائد حاليًا في هذا العلم هو تعظيم الشِّبَع، لا تعظيم الجوع. فالأمر إذن لا يخلو من جدة وطرافة وتنوع.

وفي هذا الكتاب، أحاول أن آتي بشيء عن الغزالي يعبر عن شخصيته، ويضيئ أقوالًا له عتم عليها (العلماء) الكاتبون عنه. فالكاتبون عن سير العلماء كثيرًا ما تتشابه سيرهم، وتختلط على القارئ شخصياتهم. وعلى هذا أرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب عن الغزالي ما لا يجده في المطوَّلات، وفي الكثير من الكتابات الأخرى.

ومما يزيد الأمر تحديدًا أن هذا الطرح مختلف عن غيره من ناحيتين: من ناحية محاولة الكشف الدقيق عن شخص الغزالي، ومن

ناحية الاختصاص. فهذا طرح متخصص بالاقتصاد، وليس مجرد طرح عام.

وأود أن أعلم القارئ بأنني قرأت كتاب إحياء علوم الدين قراءة كاملة، ويغلب على ظني أن كثيرًا ممن كتبوا عن الغزالي لم يجشموا أنفسهم هذا العناء، بل ربما قرؤوا الكتاب قراءة انتقائية، أو أشاروا إليه بالاعتماد على إشارة غيرهم.

فإذا حرمت أجر المنفعة، فإني أرجو أن لا أحرم أجر المشقة. فقراءة هذا الكتاب من حيث الكم ليست سهلة، إذ تبلغ صفحاته (١٥٠٠) صفحة، وكلماته وجمله مرصوصة رصًّا، بدون علامات ترقيم، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ليس من السهل أن تستريح فيه إلى كل ما يقوله الغزالي، ولكن لا شك أنك تصل من خلال هذا الجهد الشاق إلى بعض الدرر واللآلئ.

وسيرة الغزالي فيها فائدة عظيمة، سواء أكنت من مؤيديه أم من معارضيه، فهو صاحب شخصية ثرية متعددة الجوانب، وصاحب تجربة صادقة وفريدة، وجامع للكثير من علوم عصره، وقد استفاد منه أنصاره وخصومه على السواء. وقد حذر كشيخه الجويني من خلوّ الزمان من العلماء، كما سنبين في موضعه.

الإثنين في ٢٣/٥/١٤٢٧هـ
١٩/٦/٢٠٠٦م

المؤلف

القسم العام

* حياته:

الغزالي (٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ) = (١٠٥٩ ـ ١١١١م): فيه خلاف هل الزاي فيه مشددة (نسبة إلى الغزل)، أم مخففة (نسبة إلى قرية غزالة في خراسان)؟ إني أميل إلى نطقه بالتخفيف.

عاش الغزالي (٥٥) سنة هجرية، أو (٥٢) سنة ميلادية. ولد بطوس، وكان والده فقيرًا يغزل الصوف ويبيعه. وكذلك كان هو نفسه أيضًا فقيرًا زاهدًا متعففًا، يأكل من عمله في النسخ. عرف بفصاحة لسانه، ونكته الدقيقة، وإشاراته اللطيفة، وسعة اطلاعه على علوم عصره، وكثرة مؤلفاته، وتأثيره على الناس، بل على العلماء حتى اليوم. ورأى البعض أنه مجدد المئة الخامسة. وربما لدفاعه عن الإسلام في وجه الفلسفة لقب بحجة الإسلام.

كان الغزالي أمينًا في نقل أفكار خصومه، وربما كان أبلغ منهم في التعبير عنها، كما فعل في كتابه «مقاصد الفلاسفة»، وفي كتابه «المنقذ من الضلال»، حيث عبَّر عن مقولة إحدى الفرق بقوله: «الحق مشكل، والطريق متعسر، والاختلاف فيه كثير، وليس بعض المذاهب أولى من بعض، وأدلة العقول متعارضة، فلا ثقة برأي أهل الرأي، والداعي إلى التعليم متحكم لا حجة له، فكيف أدع اليقين

بالشك؟!»[1]. حتى إن البعض اتهمه بأنه يسعى لهم، ويحسِّن مقولاتهم ويقويها ويلخصها. أما هو فقد كان يرى أنه لا يمكن الردُّ عليها، قبل فهمها وترتيبها والأمانة في عرضها وإشعار الخصم بفهمها بدقة.

لازم الغزالي شيخَه الجويني إمامَ الحرمين لسنوات، ووصفه الجويني بأنه بحر مغدق. وعندما ألف الغزالي المنخول (في أصول الفقه) في مطلع شبابه، قال له الجويني: دفنتني وأنا حي، هلّا صبرت حتى أموت، كتابك غطى على كتابي![2].

ناظر الفلاسفة، وبيَّن أنهم لم يلتزموا شروط المنطق التي وضعوها. وهذا يذكرني اليوم بالفقهاء الذين يعلِّمون طلابهم أصول الفقه، ولا يلتزمونها في بحوثهم وفتاواهم.

أخذ عن شيخه الجويني الاعتداد بنفسه، وإن كان اعتداده أخفى وأقل منه درجة، بالنظر لاتجاهه الصوفي.

ألف الغزالي في الفلسفة والمنطق والكلام والأخلاق والتصوف والفقه والأصول والنقد (نقد الذات ونقد الآخر).

قال تلميذه ابن العربي: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منه فما قدر. وعبَّر بعضهم عن هذا بطريقة أخرى فقال: ابتلع الغزالي الفلسفة ولم يتقيأها. وذهب ابن تيمية إلى أن الغزالي كان يمزج الأقوال النبوية بالأقوال الفلسفية، ويتأولها عليها[3]، وأخذ ابن تيمية على الفلاسفة المسلمين عمومًا أنهم

(١) المنقذ، ص١٥٥.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٣٥.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ١/ ١٣١.

كانوا يأخذون مخَّ الفلسفة، ويكسونه لحاء الشريعة[1]. وأخذ أيضًا على علم المنطق أن الذكي لا يحتاج إليه، والبليد لا ينتفع به.

ويؤخذ على الغزالي كذلك ضعفه النسبي في الحديث والتاريخ والنحو. فبضاعته في الحديث مزجاة، وكذلك في النحو، على الرغم من بلاغته وفصاحته؛ فقد كان يطلب من تلامذته تصحيح ما يعثرون عليه من أخطاء نحوية[2]. وقيل: إنه في أواخر حياته أقبل على الحديث[3]، ومات وصحيح البخاري على صدره.

وكان يرى «فضل العلوم العقلية على اللغوية، إذ تدرك الحكمة بالعقل، واللغة بالسمع، والعقل أشرف من السمع (...)، والعقل أشرف صفات الإنسان»[4]. وكان يدعو إلى الاقتصاد في علوم اللغة، لأنها مطلوبة لغيرها لا لنفسها[5].

ولا يمكن القول بأن الغزالي كان يترخَّص في أحاديث الترغيب والترهيب، فهو نفسه يصرِّح بعدم جواز ذلك، إذ يقول: «قد ظن ظانون أنه يجوز وضع الأحاديث في فضائل الأعمال، وفي التشديد في المعاصي، وزعموا أن القصد منه صحيح، وهو خطأ محض، إذ قال رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»، وهذا لا يرتكب إلا لضرورة، ولا ضرورة، إذ في القصد مندوحة عن الكذب»[6].

(١) الفتاوى: ١٠/ ٤٠٢.

(٢) طبقات السبكي: ٤/ ١١٠؛ وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٢٦ و٣٢٨.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٢٥.

(٤) إحياء: ١/ ١٢.

(٥) إحياء: ١/ ٣٥.

(٦) إحياء: ٣/ ١٢١.

وكان الغزالي ينتقد العلماء الذين يستغرقون أوقاتهم في علم الحديث، فيرى أن: «علمهم قاصر، وليس معهم إلا النقل، ويظنون أن ذلك يكفيهم (...)، ويشتغلون بتكثير الأسانيد وطلب العالي منها، ولا حاجة بهم إلى شيء من ذلك»[1].

وينتقد أيضًا الذين يفنون أعمارهم في دقائق النحو واللغة، ويرى أن التعمق فيها، إلى درجات لا تتناهى، فضول مستغنى عنه[2].

تنقَّل بين طوس ونيسابور وبغداد ودمشق والقاهرة وبيت المقدس ... وهو صاحب ذهن جوَّال وعقل غوَّاص وقلق مستمر. قال عن نفسه: «أتوغل في كل مظلمة، وأتهجم على كل مشكلة، وأتفحص عن عقيدة كل فرقة، وأستكشفَ أسرار مذهب كل طائفة (...). وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبي وديدني، من أول أمري وريعان عمري، غريزةً وفطرةً من الله، وضعتا في جبلّتي، لا باختياري وحيلتي، حتى انحلت عني رابطة التقليد، وانكسرت علي العقائد الموروثة»[3].

كره الغزالي عطاءات السلاطين وإدراراتهم وجوائزهم، لأن مالهم حرام، ولا يقصدون بعطائهم المصلحة العامة: «لا تسمح نفوس السلاطين بعطية إلا لمن طمعوا في استخدامهم، والتكثر بهم، والاستعانة بهم على أغراضهم، والتجمل بغشيان مجالسهم، وتكليفهم المواظبة على الدعاء والثناء والتزكية والإطراء، في حضورهم

(١) إحياء: ٣/٣٣٨.

(٢) إحياء: ٣/٣٤٠.

(٣) المنقذ من الضلال، ص٧٩ و٨١.

ومغيبهم. فلو لم يُذِلَّ الآخذُ نفسَه بالسؤال أولًا، وبالتردد في الخدمة ثانيًا، وبالثناء والدعاء ثالثًا، وبالمساعدة على أغراضه عند الاستعانة رابعًا، وبتكثير جمعه في مجلسه وموكبه خامسًا، وبإظهار الحب والموالاة والمناصرة له على أعدائه سادسًا، وبالتستر على ظلمه ومقابحه ومساوئ أعماله سابعًا، لم يُنعم عليه بدرهم واحد، ولو كان في فضل الشافعي!»[1].

كان الغزالي ينتقد علماء عصره[2]، ويقول لهم:

يا معشرَ القُرَّاءِ يا مِلْحَ البَلَدْ ما يُصْلِحُ الملحَ إذا الملحُ فَسَدْ

اختلف الناس في الغزالي: فريق قدسه، وفريق بخسه، وفريق أنصفه. مات بطوس، ولم يعقب إلا البنات.

* من أبرز كتبه:

موسوعته: «إحياء علوم الدين»، ولعله سماها بهذا الاسم، لأن هذه العلوم كادت تموت في عصره الذي شحن بالفلسفة والمنطق والكلام. كتبه كثيرة، ونسبت إليه كتب ليست له، وبعضها مستلّ من الإحياء. وترجم عدد منها إلى عدة لغات، وكان لها أثر على المسلمين وغير المسلمين. ألف في الفقه على أربعة مستويات: خلاصة، وجيز، وسيط، بسيط. وربما عبر عن هذا بطريقة أخرى في العديد من المواضع في إحيائه، وجعله على ثلاثة مستويات: اقتصار، اقتصاد، استقصاء. وكانت له عناية بخطة الكتاب من حيث الشكل،

(١) إحياء: ٢/١٢٣ و١/٦٠.

(٢) إحياء: ١/٥٤ و٤/٤٥.

فكتابه إحياء علوم الدين قسمه إلى أربعة أرباع، وقسم كل ربع إلى عشرة كتب. وكذلك كتاب «الأربعين في أصول الدين» قسمه إلى أربعة أقسام، وكل قسم إلى عشرة أصول[1].

* مقاصد تأليف الإحياء:

قال الغزالي في مقدمة كتابه «الإحياء: ١/ ٤»: لقد صنف الناس في بعض هذه المعاني كتبًا، ولكن يتميز هذا الكتاب عنها بخمسة أمور:

الأول: حل ما عقدوه، وكشف ما أجملوه.

الثاني: ترتيب ما بددوه، ونظم ما فرقوه.

الثالث: إيجاز ما طوّلوه، وضبط ما قرروه.

الرابع: حذف ما كرروه، وإثبات ما حرروه.

الخامس: تحقيق أمور غامضة، اعتاصت على الأفهام، لم يتعرض لها في الكتب أصلًا (...). فهذه خواص هذا الكتاب، مع كونه حاويًا لمجامع هذه العلوم».

وبهذا سبق الغزاليُّ البابليَّ (- ٧٧١هـ)، وابن خلدون (- ٨٠٨هـ)، في بيان مقاصد التأليف[2]. وانتقد بعض العلماء كتاب الإحياء، فقال ابن الجوزي: سبحان من أخرج أبا حامد من دائرة الفقه[3]! وقال أيضًا: إن الغزالي وضع الإحياء على مذهب الصوفية،

(١) انظر أيضًا: الإحياء: ١/ ٩٣.
(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون: ٣/ ١٢٣٧.
(٣) تلبيس إبليس، ص٤٢٩.

وترك فيه قانون الفقه[1]. وانتقده ابن الجوزي في كتابه «إعلام الأحياء بأغلاط الإحياء»، وكتابه «المحجة البيضاء في إحياء الإحياء». ولعلك تجد تأييدًا لهذا الكلام من الغزالي نفسه، كقوله في أكثر من موضع: «إن أرباب الأحوال ربما يعالجون أنفسهم بما لا يفتي به الفقيه إذا رأوا صلاح قلوبهم فيه»[2].

وهناك بعض المغاربة لا يزالون حتى يومنا هذا يحطون من قدر الغزالي وشيخه الجويني، ربما لأنهما اشتدًا على الإمام مالك في المصالح المرسلة، أو لأنهما انتقدا الأشعري، بالرغم من أنهما أشعريان أيضًا، لكن هؤلاء المغاربة لا يرون مخالفة الأشعري في نقير ولا قطمير[3]!.

* من أقواله:

- الرياضيات أمور برهانية لا سبيل إلى مجاحدتها[4].
- العقل ليس مستقلًا بالإحاطة بجميع المطالب، ولا كاشفًا للغطاء عن جميع المعضلات[5].
- لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول.
- العقل مع الشرع نور على نور[6].
- الصوفية هم السالكون لطريق الله خاصة، وسيرتهم أحسن السير،

(١) المنتظم، لابن الجوزي: ٩/ ١٦٩.
(٢) إحياء: ٣/ ٢٤٩.
(٣) طبقات: ٤/ ١٢٤.
(٤) المنقذ، ص١٠٠.
(٥) المنقذ، ص١١٧.
(٦) إحياء: ٣/ ١٥؛ والاقتصاد في الاعتقاد، ص٣.

وطريقهم أصوب الطرق، وأخلاقهم أزكى الأخلاق (...)، هم القوم لا يشقى جليسهم[1].

- الفرق بين العالم والصوفي (...) يرجع إلى أن الصوفي لا يتكلم إلا عن حاله، فلا جرم تختلف أجوبتهم في المسائل. والعالم هو الذي يدرك الحق على ما هو عليه، ولا ينظر إلى حال نفسه، فيكشف الحق فيه، وذلك مما لا يختلف فيه، فإن الحق واحد أبدًا (...). والمقصود أنه لو سئل منهم (من الصوفية) مئة لسمع منهم مئة جواب مختلفة، قلما يتفق منها اثنان، وذلك كله حق من وجه، فإنه خبر كل واحد عن حاله، وما غلب على قلبه (...)، ونور العلم إذا أشرق أحاط بالكل، وكَشف الغطاء، ورَفع الاختلاف[2].

- هؤلاء أقوالهم تعرب عن أحوالهم، فلذلك تختلف أجوبتهم ولا تتفق. ثم قد يختلف جواب كل واحد في حالتين، لأنهم لا يتكلمون إلا عن حالتهم الراهنة الغالبة عليهم، اشتغالًا بما يهمهم عما لا يهمهم[3].

- يحرصون على إنفاق المال في الحج، فيحجون مرة بعد أخرى، وربما تركوا جيرانهم جياعًا[4].

- قيدت الأطماع ألسن العلماء فسكتوا، وإن تكلموا لم تساعد أقوالهم أحوالهم[5].

(١) المنقذ، ص١٣٩.
(٢) إحياء: ٢/ ٢١٥ و٤/ ٣٧.
(٣) إحياء: ٤/ ٧٣.
(٤) إحياء: ٣/ ٣٤٨.
(٥) إحياء: ٢/ ٣١٢.

- ينبغي أن لا يسكت عن ذكر الحق مداهنة للأغنياء، وطمعًا في العطاء[1].

- الواعظ يجد في وعظه، وتأثر قلوب الناس به، وتلاحق بكائهم وزعقاتهم وإقبالهم عليه، لذة لا توازيها لذة. فإذا غلب ذلك على قلبه مال طبعه إلى كل كلام مزخرف، يروج عند العوام، وإن كان باطلًا، ويفرّ عن كل كلام يستثقله العوام، وإن كان حقًّا، ويصير مصروف الهمة بالكلية إلى ما يحرك قلوب العوام، ويعظم منزلته في قلوبهم[2].

- كأنكم تَدْعون أهل الدنيا ليتركوها لكم[3].

- ليعلم (الإنسان) أنه ما أوتي من العلم إلا قليلًا، وإن اتسع علمه، وأن ما جهله مما عرفه الناس أكثر مما عرفه، فكيف بما لم يعرفه الناس من علم الله؟![4].

- لو قال لنا قائل: الخبز أفضل أم الماء؟ لم يكن فيه جواب حق إلا أن الخبز للجائع أفضل، والماء للعطشان أفضل. فإن اجتمعا فلينظر إلى الأغلب: فإن كان العطش هو الأغلب فالماء أفضل، وإن كان الجوع أغلب فالخبز أفضل. فإن تساويا فهما متساويان[5]. وهذا يشبه سؤالًا معاصرًا في علوم التنمية: أيهما أفضل: الزراعة أم الصناعة؟.

(١) إحياء: ٤/ ١٧٨.
(٢) إحياء: ٣/ ٢٨٠.
(٣) إحياء: ٣/ ٢٨١.
(٤) إحياء: ٣/ ٣٢٠.
(٥) إحياء: ٤/ ١٢٠ و١٤٣ و١٦٦.

- ومن منقولاته واختياراته: قيل لبشر: إن فلانًا الغني كثير الصوم والصلاة، فقال: **المسكين ترك حاله ودخل في حال غيره**، وإنما حال هذا إطعام الطعام للجياع، والإنفاق على المساكين، فهذا أفضل له من تجويع نفسه، ومن صلاته[1].

- ومنها أيضًا: قال الثوري: إذا رأيت العالم كثير الأصدقاء فاعلم أنه مخلّط، لأنه إذا نطق بالحق أبغضوه[2].

* العزلة:

اعتزل الغزالي الناس، وخلا إلى نفسه ما يزيد على (١٠) سنوات. ومما ساعده على عزلته ما أصيب به من احتباس لسانه. قال: «أقفل الله عليّ لساني حتى اعتقل عن التدريس، فكنت أجاهد نفسي أن أدرّس يومًا واحدًا، تطييبًا لقلوب المختلفة إليّ، فكان لا ينطق لساني بكلمة، ولا أستطيعها ألبتة، حتى أورثت هذه العقلة في اللسان حزنًا في القلب (...)، ثم لما أحسست بعجزي. وسقط بالكلية اختياري، التجأت إلى الله تعالى التجاء المضطر الذي لا حيلة له (...)، وسهل على قلبي الإعراض عن الجاه والمال والأهل والولد والأصحاب»[3].

ويقول: «لا خير في عزلة العوام (...)، ولا تليق العزلة إلا بالعالم (...). وحكم العالم في هذا الزمان أن يعتزل، إن أراد سلامة دينه. فإنه لا يرى مستفيدًا يطلب فائدة لدينه، بل لا طالب إلا

(١) إحياء: ٣/٣٤٨ و٤/١١٩ ـ ١٢٠.
(٢) إحياء: ١/٣٤.
(٣) المنقذ، ص١٣٦.

لكلام مزخرف، يستميل به العوام في معرض الوعظ، أو لجدل معقد يتوصل به إلى إفحام الأقران، ويتقرب به إلى السلطان، ويستعمل في معرض المنافسة والمباهاة (...). ولا يطلب غالبًا إلا للتوصل به إلى التقدم على الأمثال، وتولي الولايات، واجتلاب الأموال، فهؤلاء كلهم يقتضي الدين والحزم الاعتزال عنهم. فإن صودف طالب لله، ومتقرب بالعلم إلى الله، فأكبر الكبائر الاعتزال عنه، وكتمان العلم منه. وهذا لا يصادف في بلدة كبيرة أكثر من واحد أو اثنين، إن صودف. ولا ينبغي أن يغترّ الإنسان بقول سفيان: تعلمنا العلم لغير الله، فأبى العلم أن يكون إلا لله، فإن الفقهاء يتعلمون لغير الله (...)، وانظر أواخر أعمار الأكثرين منهم، واعتبرهم أنهم ماتوا وهم هلكى على طلب الدنيا، ومتكالبون عليها، أو راغبون عنها وزاهدون فيها، وليس الخبر كالمعاينة»[1].

ويرى الغزالي أن مخالطة العالم خير من عزلته، إذا كان القصد من هذه المخالطة قصدًا حسنًا، «وكان هذا هو المبدأ في الأعصار الخالية، والآن قد خالطته الأغراض الفاسدة، ومال ذلك عن القانون، كما مالت سائر شعائر الدين، فصار يطلب من التواضع بالخدمة التكثير بالاستتباع، والتذرع إلى جمع المال، والاستظهار بكثرة الأتباع»[2].

* هل أنكر الغزالي الأسباب؟

في كتابه «تهافت الفلاسفة»، تعرض الغزالي للسببية (العلّية)، وفهم منه ابن رشد في كتابه «تهافت التهافت» أنه ينكر الأسباب، ويردّ

(١) إحياء: ٢/٢١٠.
(٢) إحياء: ٤/٢١٢.

كل شيء إلى مشيئة الله، وبهذا أبطل العلم، لأن العلم يقوم على التفسير والبحث عن الأسباب.

ودافع بعض الباحثين عن الغزالي بأنه لم ينكر الأسباب، وأنه كان يقصد إيجاد نظرية واحدة، يفسر بها السنن والخوارق (المعجزات) معًا[1]. وربما كان يعني أن تتخذ الأسباب ولا يتم الاتكال عليها، بل على الله[2]، أو يعني: أن وقوع حادثتين متتاليتين لا يفيد بالضرورة أن الأولى سبب للثانية. ولا أدل على هذا من أن الغزالي قد احتج أيضًا بأن وقوع حادثة قتل، تحت سلطة ما، لا يعني بالضرورة أن السلطة مسؤولة عن هذا القتل. فقد أصدر الغزالي فتوى بتحريم لعن يزيد بن معاوية، بدعوى أنه مسؤول عن قتل الحسين. وحرمت هذه الفتوى أيضًا لعن أي مسلم، قال: لأن يزيد رجل مؤمن، ولسنا نحن المسؤولين عن الحكم عليه، والفصل في أمره، وهو رجل مسلم، وكل مسلم يجوز الترحم عليه. نعم الحسين قتل في عهد يزيد، لكن لم يثبت أنه أمر بقتله، أو أنه قتله بيده. وهب أنه فعل، فربما كان الباعث على القتل شريفًا، كالخوف على المسلمين. وربما فعل هذا، ثم تاب قبل موته، فكيف نلعنه؟! وهب أنه لم يتب، فالقتل ليس كفرًا يستحق اللعن، بل هو معصية من المعاصي[3].

ويجب أن نلاحظ أن الغزالي ميَّز بين ثلاثة أنواع من الأسباب: المقطوعة، والمظنونة، والموهومة، ودعا إلى ترك الأخيرة فقط[4].

(١) مسألة المعرفة ومنهج البحث عند الغزالي، ص١٥٧.
(٢) إحياء: ٤/ ٢٤١.
(٣) فلاسفة الإسلام، لفتح الله خليف، ص٢١٤؛ ومؤلفات الغزالي، لعبد الرحمن بدوي، ص٤٧.
(٤) إحياء: ٤/ ٢٤٣.

* الشك المنهجي:

مر الغزالي في حياته بمرحلة، شكَّ فيها بكل العلوم التي تلقَّاها، حسية كانت أو عقلية. ولكنه لم يتوقف عند شكِّه هذا، بل اتخذ منه طريقًا إلى العلم واليقين. يقول: «الشكوك هي الموصلة إلى الحق، فمن لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر بقي في العمى والضلال»[1]. ويقول أيضًا: «العلم هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافًا لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم (...). فإني إذا علمت أن العشرة أكثر من الثلاثة، فلو قال لي قائل: بل الثلاثة أكبر، بدليل أني أقلب هذه العصا ثعبانًا، وقَلَبها، وشاهدت ذلك منه، لم أشك بسببه في معرفتي، ولم يحصل مني إلا التعجب من كيفية قدرته عليه. فأما الشك فيما علمته فلا، ثم علمت أن كل ما لا أعلمه على هذا الوجه، ولا أتيقنه هذا النوع من اليقين، فهو علم لا ثقة به، ولا أمان معه، وكل علم لا أمان معه فليس بعلم يقيني»[2]. كذلك الاقتصاديون وغيرهم يعرفون العلم بأنه ما لا يختلف عليه اثنان.

وأثبت الكاتب الفرنسي شارل شومان أن **رونيه ديكارت** René Descartes (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠م) أخذ كثيرًا من الغزالي، وهناك عبارات متشابهة بين رسالة الغزالي «المنقذ من الضلال» ورسالة ديكارت «الأسلوب والتأملات»[3]. من كتب ديكارت: مقالة في الطريقة

(١) ميزان العمل، ص١٣٧.
(٢) المنقذ من الضلال، ص٨٢.
(٣) تحت راية القرآن، للرافعي، ص٢٣٩؛ وأبو حامد الغزالي، لدمشقية، ص٤٢.

(المنهج)، تأملات، الأهواء، القواعد لهداية العقل... كان ديكارت كثير الشكوك في علوم زمانه، لا يثق إلا بالرياضيات، وكان معجبًا بها لما في حججها من يقين وبداهة. وكان يريد أن يرفع الفلسفة بواسطة المنهج إلى مرتبة العلم ذي القواعد المضبوطة.

وهناك أوجه شبه بين الغزالي وديكارت، فكل منهما عاش (٥٢) عامًا ميلاديًّا، وكل منهما كان مؤمنًا وصوفيًّا، يحب العزلة، وكان كثير الشكوك في علوم زمانه، وهما متقاربان في الثقة بالرياضيات. من أقوال ديكارت: «إن الحواس تخدعنا إذا طلبنا منها أكثر مما تستطيع أن تعطيه، أو أن نطلب من حاسة ما أن تطلعنا على شيء هو من اختصاص الحواس الأخرى»[١]. وكان يقول: «العقل أعدل الأشياء توزُّعًا بين الناس، لأن كل فرد يعتقد أنه قد أوتي منه ما يكفي»[٢]. ويقول أيضًا: «إن القليل الذي تعلمته حتى الآن ليس شيئًا يذكر بالنسبة إلى ما أجهله»[٣]. ويقول: «يجب علي أن أُقْدم بجد، مرة واحدة في العمر، على تخليص نفسي من الآراء التي تلقيتها في الماضي، وأن أعاود البحث من أساسه، إذا أردت إقامة شيء ثابت وراسخ في العلوم»[٤].

والشك هو تردد بين نقيضين، لا رجحان لأحدهما على الآخر. فإذا رجح على الآخر سمي الراجح ظنًّا. ولهذا فإن ما فعله بعض

(١) مقالة في الطريقة، ص٣٩ و١٣٢؛ وقارن الغزالي في كتاب: فلاسفة العرب، ص٨٨.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص٧٠؛ وقارن الغزالي في الإحياء: ١/٥١.
(٣) المصدر السابق نفسه، ص٢٠٣.
(٤) التأملات، نقلًا عن مقدمة مقالة في الطريقة، ص٣٦.

الزملاء من ترجمة كلمة (Uncertainty) بالشك هو خطأ، لأن معناها في الحقيقة الظن أو عدم التأكد. وهناك آية واحدة جمعت بين الشك والظن واليقين، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ [النساء: ١٥٧].

وورد لفظ الشك في القرآن (١٥) مرة، وكلها تقريبًا في معرض الشك الإيماني، كقوله تعالى على لسان هؤلاء الشاكّين: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: ١١٠]، أي من كتاب موسى عليه السلام. أما قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، فهذا يفيد الشك المنهجي الموصل إلى العلم.

وورد لفظ الريب (٣٦) مرة لتأكيد أركان الإيمان (بالله ورسله وكتبه والموت واليوم الآخر). لكن قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]، فهذا من الشك المنهجي.

وكذلك لفظ المِرْية، ورد (١٨) مرة، من ذلك قوله: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧].

وهناك آية في هذا الباب يستفاد منها لفظ الشك دون التصريح به. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦]، وفي قراءة: (فتثبتوا)، أي فشكّوا، ولاسيما إذا كان صاحبُ النبأ أو الشهادة معروفًا بفسقه، أي فشكّوا لأجل أن تتبينوا وتتأكّدوا. فهذا شك منهجي. والمعلوم أن المؤمن، ولاسيما إذا كان باحثًا، ليس سريع التصديق، ولا يصدق كل ما يسمع أو يقرأ أو يقال له، بل إنه يغوص وراء الظواهر، ويضع الفروض والاحتمالات،

ويتحقق منها، للوصول إلى العلم أو النفي أو الإثبات، بكل دقة وموضوعية وتجرد، حتى يقف على الحقائق، ولا يخدع بالشكليات والحيل والادعاءات والمزاعم والمغالطات. وقد يحتاج الإنسان ولو لمرة واحدة في حياته أن يتأكد من موروثاته ومألوفاته وأحكامه، كما قال ديكارت.

*** إسرائيليات:**

شاع في عصرنا أن كل ما في الإسرائيليات مردود، والصواب أن بعضها قد يكون مقبولًا، حتى ولو لم تثبت صحة نقله، إذا كان لا يخالف الشرع، فكيف إذا كان موافقًا له ومتسقًا مع المقاصد والقواعد؟!.

«يحكى أن عابدًا كان يعبد الله دهرًا طويلًا، فجاءه قوم فقالوا: إن ههنا قومًا يعبدون شجرة من دون الله تعالى، فغضب لذلك، وأخذ فأسه على عاتقه، وقصد الشجرة ليقطعها، فاستقبله إبليس في صورة شيخ، فقال: أين تريد رحمك الله؟ قال: أريد أن أقطع هذه الشجرة. قال: وما أنت وذاك؟ تركْتَ عبادتك واشتغالك بنفسك، وتفرغت لغير ذلك؟ فقال: إن هذا من عبادتي! قال: فإني لا أتركك أن تقطعها، فقاتله فأخذه العابد فطرحه إلى الأرض، وقعد على صدره، فقال له إبليس: أطلقني حتى أكلمك، فقام عنه، فقال له إبليس: يا هذا إن الله تعالى قد أسقط عنك هذا، ولم يفرضه عليك، وما تعبدها أنت، وما عليك من غيرك؟! ولله تعالى أنبياء في أقاليم الأرض ولو شاء لبعثهم إلى أهلها، وأمرهم بقطعها، فقال العابد: لابد لي من قطعها! فنابذه للقتال، فغلبه العابد، وصرعه وقعد على صدره، فعجز إبليس، فقال

له: هل لك في أمر فَصْل بيني وبينك، وهو خير لك وأنفع؟ قال: وما هو؟ قال: أطلقني حتى أقول لك، فأطلقه، فقال إبليس: أنت رجل فقير لا شيء لك، إنما أنت كَلٌّ على الناس يعولونك، ولعلك تحب أن تتفضل على إخوانك، وتواسي جيرانك، وتشبع وتستغني عن الناس؟ قال: نعم. قال: فارجع عن هذا الأمر، ولك علي أن أجعل عند رأسك في كل ليلة دينارين، إذا أصبحت أخذتهما، فأنفقت على نفسك وعيالك، وتصدقت على إخوانك، فيكون ذلك أنفع لك وللمسلمين من قطع هذه الشجرة التي يغرس مكانها، ولا يضرهم قطعها شيئًا، ولا ينفع إخوانك المؤمنين قطعك إياها. فتفكر العابد فيما قال، وقال: صدق الشيخ! لست بنبي-فيلزمني قطع هذه الشجرة، ولا أمرني الله أن أقطعها، فأكون عاصيًا بتركها، وما ذكره أكثر منفعة. فعاهده على الوفاء بذلك، وحلف له.

فرجع العابد إلى متعبده، فبات فلما أصبح رأى دينارين عند رأسه فأخذهما، وكذلك الغد، ثم أصبح اليوم الثالث وما بعده فلم ير شيئًا، فغضب وأخذ فأسه على عاتقه، فاستقبله إبليس في صورة شيخ، فقال له: إلى أين؟ قال: أقطع تلك الشجرة! فقال: كذبت والله، ما أنت بقادر على ذلك، ولا سبيل لك إليها. قال: فتناوله العابد ليفعل به كما فعل أول مرة، فقال: هيهات! فأخذه إبليس وصرعه، فإذا هو كالعصفور بين رجليه، وقعد إبليس على صدره، وقال: لتنتهين عن هذا الأمر أو لأذبحنك! فنظر العابد، فإذا لا طاقة له به. قال: يا هذا غلبتني، فخلّ عني وأخبرني: كيف غلبتك أولًا وغلبتني الآن؟ فقال: لأنك غضبت أول مرة لله، وكانت نيتك الآخرة، فسخرني الله

لك. وهذه المرة غضبت لنفسك وللدنيا فصرعتك»[1].

* تأثير الغزالي:

برز الغزالي في منهجية الشك العلمي، وفي النقود وقيمة الزمن والتفضيل الزمني واليد الخفية، وفي المالية العامة (التوظيف المالي، والقرض العام)، وفي الإعجاز العلمي في القرآن، وفي الكون والإنسان وعجائب صنع الله. وتأثر الغزالي بغيره كالجويني والراغب الأصفهاني وغيرهما، وكان له تأثير في مَنْ بَعْدَه من المسلمين كالسبكي[2] والشاطبي، وغير المسلمين كديكارت، لاسيما وأن كتبه قد ترجمت إلى لغات كثيرة قديمة وحديثة[3]. وقد ذكر بعض الباحثين أن ديكارت قد كتب على نسخته المترجمة (الموجودة في مكتبته في باريس) من كتاب «المنقذ» للغزالي: «يضاف إلى منهجنا»، ويقصد بذلك الشك المنهجي[4]. ويبدو تأثير الغزالي على غيره حتى في عناوين الكتب، كتلبيس إبليس، وبدائع الصنائع، وروضة الطالبين، والأدب في الدين، ومعراج السالكين، وشفاء العليل، وكتاب الحلال والحرام، وكتاب الكسب، وغير ذلك.

---

(١) إحياء ٤/٣٢٢.

(٢) قارن إحياء الغزالي: ٤/٧١ و٢٥٩؛ والأربعين في أصول الدين، ص١٦٧؛ ومعيد النعم، للسبكي، ص٥.

(٣) انظر: أصول الاقتصاد الإسلامي ص٢٣٥ ـ ٢٣٨، وقراءات في التراث ص٣٠٦ ـ ٣١٢، والفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين الجويني ص٥٨ ـ ٦٤، والمنخول ص٣٦٩، وشفاء الغليل ص٢٤١، والإحياء ١/٣.

(٤) الإمام الغزالي، للقرضاوي، ص١١٥؛ نقلًا عن كتاب: المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت، لمحمد عبد الهادي أبو ريدة.

* أخطر ما قاله الغزالي:

«لو أكل الناس كلهم الحلال أربعين يومًا لخربت الدنيا، لزهدهم فيها، وبطلت الأسواق والمعايش»[1].

«ولو لم يحب الناس الدنيا لهلك العالم، وبطلت المعايش، وهلكت القلوب والأبدان»[2].

«جميع أمور الدنيا انتظمت بالغفلة (...)، ولو عقل الناس، وارتفعت هممهم، لزهدوا في الدنيا. ولو فعلوا ذلك لبطلت المعايش، ولو بطلت لهلكوا ولهلك الزهاد أيضًا»[3].

قد يفهم من هذا الكلام الخطير في ظاهره أن الإسلام لا يمكن تطبيقه عمليًّا، وأن الدعوة إلى الحلال واجتناب الحرام لا يمكن الاستجابة لها، ولكن هذا الفهم لا بد من استبعاده، لأن الدين ما جاء إلا لعمارة الدنيا وتحقيق العدل بين الناس.

وقد يكون المراد أن الحلال أو الزهد، حسب مفهوم الغزالي ومذهبه في التصوف، فيه مبالغة لا تصلح للحياة والعمارة والمعايش، والذي يصلح هو الاعتدال.

وقد يكون المراد أن البشر مقسمون حسب سنن الله إلى فئات: عامة، وخاصة، وخاصة الخاصة، وأن هذا التقسيم من سنن الحياة. فالعامة هم الكثرة الغالبة، والخاصة هم النموذج الذي يجب محاولة الاقتراب منه دائمًا وقدر الإمكان. وقد تختلف أشخاصهم وتبقى

---

(١) إحياء: ٤/٢٨٩.

(٢) إحياء: ٣/٣٥٢.

(٣) إحياء: ٣/١٩٧.

فئتهم، فهذا يدخل وهذا يخرج، ولكن عددهم يبقى قليلًا نسبيًّا. والدنيا تعطى للمؤمن والكافر، وللملتزم والعاصي... ولكن الآخرة لا تعطى لكل أحد. وقد تعمر الدنيا بجميع هذه الفئات. وإذا كان الله سبحانه قد ينصر دينه بالرجل الكافر، فمن باب أولى أن يعمر الدنيا به.

وربما ينبغي النظر إلى هذه المقولة على أنها مقولة وصفية، وليست معيارية.

وأيًّا ما كان الأمر فإن قول الغزالي قول موهم، وهذا شأن الصوفية في بعض أقوالهم مع التفاوت بينهم. ومثل هذه الأقوال تزداد إيهامًا كلما كان صاحبها أكثر توغلًا في الصوفية.

* ويحكِ يا نفسُ:

«يا نفس ما أعظم جهلك! تدعين الحكمة والذكاء والفطنة، وأنت أشد الناس غباوة وحمقًا! أما تعرفين ما بين يديك من الجنة والنار، وأنك صائرة إلى إحداهما على القرب؟! فما لك تفرحين وتضحكين وتشتغلين باللهو، وأنت مطلوبة لهذا الخطب الجسيم؟! وعساك اليوم تختطفين أو غدًا، فأراك ترين الموت بعيدًا، ويراه الله قريبًا. أما تعلمين أن كل ما هو آتٍ قريب؟! وأن البعيد ما ليس بآت؟! أما تعلمين أن الموت يأتي بغتة، من غير تقديم رسول، ومن غير مواعدة ومواطأة؟! وأنه لا يأتي في شيء دون شيء، ولا في شتاء دون صيف، ولا في صيف دون شتاء، ولا في نهار دون ليل، ولا في ليل دون نهار، ولا يأتي في الصبا دون الشباب، ولا في الشباب دون الصبا، بل كل نفَس من الأنفاس يمكن أن يكون فيه الموت فجأة، فإن لم يكن الموت فجأة فيكون المرض فجأة، ثم

يفضي إلى الموت؟! فما لك لا تستعدين للموت، وهو أقرب إليك من كل قريب؟! أما تتدبرين قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١ ـ ٣]؟!.

ويحك يا نفس! إن كانت جراءتك على معصية الله، لاعتقادك أن الله لا يراك، فما أعظم كفرك! وإن كان مع علمك باطلاعه عليك، فما أشد وقاحتك، وأقل حياءك!.

ويحك يا نفس! لو واجهك عبد من عبيدك، بل أخ من إخوانك، بما تكرهينه، كيف كان غضبك عليه، ومقتك له؟ فبأي جسارة تتعرضين لمقت الله وغضبه وشديد عقابه؟! أفتظنين أنك تطيقين عذابه؟! هيهات هيهات، جربي نفسك، إن ألهاك البطر عن أليم عذابه، فاحتبسي ساعة في الشمس أو في بيت الحمام، أو قربي إصبعك من النار، ليتبين لك قدر طاقتك. أوَتغترين بكرم الله وفضله واستغنائه عن طاعتك وعبادتك؟! فما لك لا تعولين على كرم الله تعالى في مهمات دنياك؟! فإذا قصدك عدو، فلمَ تستنبطين الحيل في دفعه، ولا تكلينه إلى كرم الله تعالى؟! وإذا أرهقتك حاجة إلى شهوة من شهوات الدنيا، مما لا ينقضي إلا بالدينار والدرهم، فما لك تنزعين الروح في طلبها وتحصيلها من وجوه الحيل؟! فلمَ لا تعولين على كرم الله تعالى، حتى يعثر بك على كنز، أو يسخر عبدًا من عبيده، فيحمل إليك حاجتك من غير سعي منك ولا طلب؟! أفتحسبين أن الله كريم في الآخرة دون الدنيا، وقد عرفت أن سنة الله لا تبديل لها، وأن رب الآخرة والدنيا واحد، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]؟!.

ويحك يا نفس، ما أعجب نفاقك ودعاويك الباطلة! فإنك تدعين

الإيمان بلسانك، وأثر النفاق ظاهر عليك. ألم يقل لك سيدك ومولاك: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وقال في أمر الآخرة: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]؟!، فقد تكفل لك بأمر الدنيا خاصة، وصرفك عن السعي فيها، فكذبتيه بأفعالك، وأصبحت تتكالبين على طلبها تكالب المدهوش المستهتر، ووكل أمر الآخرة إلى سعيك، فأعرضت عنها إعراض المغرور المستحقر! ما هذا من علامات الإيمان. لو كان الإيمان باللسان، فلمَ كان المنافقون في الدرك الأسفل من النار؟!.

ويحك يا نفس! كأنك لا تؤمنين بيوم الحساب، وتظنين أنك إذا مت انفلت وتخلصت، وهيهات! أتحسبين أنك تتركين سدى؟! ألم تكوني ﴿نُّطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧]، ثم كنت ﴿عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [القيامة: ٣٨]، ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: ٤٠]؟!، فإن كان هذا من إضمارك، فما أكفرك وأجهلك! أما تتفكرين أنه من ماذا خلقك؟ من نطفة خلقك فقدرك، ثم السبيل يسرك، ثم أماتك فأقبرك. أفتكذبينه في (معنى) قوله تعالى: ثم إذا شاء أنشرك؟! فإن لم تكوني مكذبة، فما لك لا تأخذين حذرك؟ ولو أن يهوديًا أخبرك في ألذ أطعمتك بأنه يضرك في مرضك، لصبرت عنه وتركته، وجاهدت نفسك فيه. أفكان قول الأنبياء المؤيدين بالمعجزات، وقول الله تعالى في كتبه المنزلة، أقل عندك تأثيرًا من قول يهودي، يخبرك عن حدس وتخمين وظن، مع نقصان عقل وقصور علم؟! والعجب أنه لو أخبرك طفل بأن في ثوبك عقربًا لرميت ثوبك في الحال من غير مطالبة له بدليل وبرهان! أفكان قول الأنبياء والعلماء والحكماء وكافة الأولياء أقلَّ عندك من قول صبي من جملة الأغنياء؟! أم صار حرّ جهنم

وأغلالها وأنكالها وزقومها ومقامعها وصديدها وسمومها وأفاعيها وعقاربها أحقر عندك من عقرب لا تحسين بألمها إلا يومًا أو أقل منه؟! ما هذه أفعال العقلاء، بل لو انكشف للبهائم حالك لضحكوا منك، وسخروا من عقلك.

فإن كنت يا نفس قد عرفت جميع ذلك، وآمنت به، فما لك تسوِّفين العمل، والموت لك بالمرصاد؟ ولعله يختطفك من غير مهلة، فيما إذا أمنت استعجال الأجل. وهبك أنك وعدت بالإمهال مئة سنة، أفتظنين أن من يطعم الدابة في حضيض العقبة يفلح، ويقدر على قطع العقبة بها؟ إن ظننت ذلك فما أعظم جهلك! أرأيت لو سافر رجل ليتفقه في الغربة، فأقام فيها سنين متعطلًا بطالًا يعد نفسه بالتفقه في السنة الأخيرة، عند رجوعه إلى وطنه، هل كنت تضحكين من عقله وظنه أن تفقيه النفس مما يطمع فيه بمدة قريبة، أو حسبانه أن مناصب الفقهاء تنال من غير تفقه، اعتمادًا على كرم الله ﷻ؟! ثم هبي أن الجهد في آخر العمر نافع، وأنه موصل إلى الدرجات العلا، فلعل اليوم آخر عمرك، فلمَ لا تشتغلين فيه بذلك؟ فإن أوحي إليك بالإمهال، فما المانع من المبادرة، وما الباعث لك على التسويف؟! هل له سبب إلا عجزك عن مخالفة شهواتك، لما فيها من التعب والمشقة؟! أفتنتظرين يومًا يأتيك، لا تعسر فيه مخالفة الشهوات؟! هذا يوم لم يخلقه الله قط ولا يخلقه، فلا تكون الجنة قط إلا محفوفة بالمكاره، ولا تكون المكاره قط خفيفة على النفوس، وهذا محال وجوده.

أما تتأملين مذ كم تعدين نفسك، وتقولين: غدًا غدًا؟ فقد جاء الغد، وصار يومًا، فكيف وجدته؟ أما علمت أن الغد الذي جاء،

وصار يومًا، كان له حكم الأمس، لا بل تعجزين عنه اليوم، فأنت غدًا عنه أعجز وأعجز، لأن الشهوة كالشجرة الراسخة التي تعبّد العبد بقلعها، فإذا عجز العبد عن قلعها للضعف وأخرها، كان كمن عجز عن قلع شجرة، وهو شاب قوي، فأخرها إلى سنة أخرى، مع العلم بأن طول المدة يزيد الشجرة قوة ورسوخًا، ويزيد القالع ضعفًا ووهنًا، فما لا يقدر عليه في الشباب لا يقدر عليه في المشيب، بل من العناء رياضة الهرم، ومن التعذيب تهذيب الديب، والقضيب الرطب يقبل الانحناء، فإذا جف وطال عليه الزمان، لم يقبل ذلك.

فإذا كنت أيتها النفس لا تفهمين هذه الأمور الجلية، وتركنين إلى التسويف، فما بالك تدَّعين الحكمة؟! وأية حماقة تزيد على هذه الحماقة؟! ولعلك تقولين: ما يمنعني عن الاستقامة إلا حرصي على لذة الشهوات، وقلة صبري على الآلام والمشقات، فما أشد غباوتك وأقبح اعتذارك! إن كنت صادقة في ذلك، فاطلبي التنعم بالشهوات الصافية عن الكدورات الدائمة أبد الآباد، ولا مطمع في ذلك إلا في الجنة. فإن كنت ناظرة لشهوتك، فالنظر لها في مخالفتها، فرب أكلة تمنع أكلات. وما قولك في عقل مريض أشار عليه الطبيب بترك الماء البارد ثلاثة أيام، ليصح ويهنأ بشربه طول عمره، وأخبره أنه إن شرب ذلك مرض مرضًا مزمنًا، وامتنع عليه شربه طول العمر. فما مقتضى العقل في قضاء الشهوة؟ أيصبر ثلاثة أيام ليتنعم طول العمر، أم يقضي شهوته في الحال، خوفًا من ألم المخالفة ثلاثة أيام، حتى يلزمه ألم المخالفة ثلاثمئة يوم وثلاثة آلاف يوم، وجميع عمرك بالإضافة إلى الأبد الذي هو مدة أهل الجنة وعذاب أهل النار أقل من ثلاثة أيام بالإضافة إلى جميع العمر، وإن طالت مدته. وليت

شعري ألم الصبر عن الشهوات أعظم شدة وأطول مدة، أو ألم النار في دركات جهنم؟ فمن لا يطيق الصبر على ألم المجاهدة، كيف يطيق ألم عذاب الله؟!.

ما أراك تتوانين عن النظر لنفسك إلا لكفر خفي أو لحمق جلي. أما الكفر الخفي فهو ضعف إيمانك بيوم الحساب، وقلة معرفتك بعظم قدر الثواب والعقاب. وأما الحمق الجلي فاعتمادك على كرم الله تعالى وعفوه، من غير التفات إلى مَكْرِه، واستدراجه واستغنائه عن عبادتك، مع أنك لا تعتمدين على كرمه في لقمة من الخبز، أو حبة من المال، أو كلمة واحدة تسمعينها من الخلق، بل تتوصلين إلى غرضك في ذلك بجميع الحيل. وبهذا الجهل تستحقين لقب الحماقة من رسول الله ﷺ، حيث قال: (الكيِّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والأحمق من أتبع نفسه هواها وتمنَّى على الله الأماني).

ويحك يا نفس! لا ينبغي أن تغرك الحياة الدنيا، ولا يغرنك بالله الغرور. فانظري لنفسك، فما أمرك بمهم لغيرك، ولا تضيعي أوقاتك، فالأنفاس معدودة، فإذا مضى منك نفس فقد ذهب بعضك، فاغتنمي الصحة قبل السقم، والفراغ قبل الشغل، والغنى قبل الفقر، والشباب قبل الهرم، والحياة قبل الموت، واستعدي للآخرة على قدر بقائك فيها.

يا نفس! أما تستعدين للشتاء بقدر طول مدته، فتجمعين له القوت والكسوة والحطب وجميع الأسباب، ولا تتكلين في ذلك على فضل الله وكرمه، حتى يدفع عنك البرد، من غير جبة ولبد وحطب وغير ذلك، فإنه قادر على ذلك.

أتظنين أيتها النفس! أن زمهرير جهنم أخف بردًا وأقصر مدة من زمهرير الشتاء؟! أم تظنين أن ذلك دون هذا؟! كلا أن يكون هذا كذلك، أو أن يكون بينهما مناسبة في الشدة والبرودة. أفتظنين أن العبد ينجو منها بغير سعي؟! هيهات كما لا يندفع برد الشتاء إلا بالجبة والنار وسائر الأسباب، فلا يندفع حر النار وبردها إلا بحسن التوحيد وخندق الطاعات. وإنما كرم الله تعالى في أن عرّفك طريق التحصن، ويسر لك أسبابه، لا في أن يندفع عنك العذاب دون حصنه، كما أن كرم الله تعالى في دفع برد الشتاء أن خلق النار، وهداك لطريق استخراجها، من بين حديد وحجر، حتى تدفعي بها برد الشتاء عن نفسك. وكما أن شراء الحطب والجبة مما يستغني عنه خالقك ومولاك، وإنما تشترينه لنفسك، إذ خلقه سببًا لاستراحتك، فطاعاتك ومجاهداتك أيضًا هو مستغن عنها، وإنما هي طريقك إلى نجاتك، فمن أحسن فلنفسه، ومن أساء فعليها، والله غني عن العالمين.

ويحك يا نفس! انزعي عن جهلك، وقيسي آخرتك بدنياك فـ ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [لقمان: ٢٨]، و﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، و﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]. وسنة الله تعالى لا تجدين لها تبديلًا ولا تحويلًا.

ويحك يا نفس! ما أراك إلا ألفت الدنيا وأنست بها، فعسر عليك مفارقتها، وأنت مقبلة على مقاربتها، وتؤكدين في نفسك مودتها، فاحسبي أنك غافلة عن عقاب الله وثوابه، وعن أهوال القيامة وأحوالها. فما أنت مؤنسة بالموت المفرق بينك وبين محابك. أفترين أن من يدخل دار ملك ليخرج من الجانب الآخر، فمدَّ بصره إلى وجه مليح، يعلم أنه يستغرق ذلك قلبه، ثم يضطر لا محالة إلى

مفارقته، أهو معدود من العقلاء، أم من الحمقى؟ أما تعلمين أن الدنيا دار لملك الملوك، وما لك فيها إلا مجاز، وكل ما فيها لا يصحب المجتازين بها بعد الموت، ولذلك قال سيد البشر ﷺ: (إن روح القدس نفث في روعي: أحبب من أحببت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك مجزي به، وعش ما شئت فإنك ميت!).

ويحك يا نفس! أتعلمين أن كل من يلتفت إلى ملاذ الدنيا ويأنس بها، مع أن الموت من ورائه، فإنما يستكثر من الحسرة عند المفارقة، وإنما يتزود من السم المهلك، وهو لا يدري! أو ما تنظرين إلى الذين مضوا، كيف بنوا وعلوا ثم ذهبوا وخلوا؟! وكيف أورث الله أرضهم وديارهم أعداءهم؟! أما ترينهم كيف يجمعون ما لا يأكلون، ويبنون ما لا يسكنون، ويؤملون ما لا يدركون؟! يبني كل واحد قصرًا مرفوعًا إلى جهة السماء، ومقره قبر محفور تحت الأرض! فهل في الدنيا حمق وانتكاس أعظم من هذا؟! يعمر الواحد دنياه وهو مرتحل عنها يقينًا، ويخرب آخرته وهو صائر إليها قطعًا!.

أما تستحيين يا نفس من مساعدة هؤلاء الحمقى على حماقتهم؟! واحسبي أنك لست ذات بصيرة تهتدي إلى هذه الأمور، وإنما تميلين بالطبع إلى التشبه والاقتداء، فقيسي عقل الأنبياء والعلماء والحكماء بعقل هؤلاء المنكبِّين على الدنيا، واقتدي من الفريقين بمن هو أعقل عندك، إن كنت تعتقدين في نفسك العقل والذكاء.

يا نفس! ما أعجب أمرك وأشد جهلك وأظهر طغيانك! عجبًا لك كيف تعمين عن هذه الأمور الواضحة الجلية! ولعلك يا نفس أسكرك حب الجاه، وأدهشك عن فهمها. أوَ ما تفكرين أن الجاه لا معنى له إلا ميل القلوب من بعض الناس إليك؟! فاحسبي أن كل من

على وجه الأرض سجد لك وأطاعك، أفما تعرفين أنه بعد خمسين سنة لا تبقين أنت ولا أحد ممن على وجه الأرض ممن عبدك وسجد لك؟! وسيأتي زمان لا يبقى ذكرك، ولا ذكر من ذكرك، كما أتى على الملوك الذين كانوا من قبلك، فـ ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨].

فكيف تبيعين يا نفس ما يبقى أبد الآباد بما لا يبقى أكثر من خمسين سنة؟! إن بقي هذا إن كنت ملكًا من ملوك الأرض، سلم لك الشرق والغرب، حتى أذعنت لك الرقاب، وانتظمت لك الأسباب؟ كيف ويأبى إدبارك وشقاوتك أن يسلم لك أمر محلتك، بل أمر دارك، فضلًا عن محلتك؟! فإن كنت يا نفس لا تتركين الدنيا رغبة في الآخرة، لجهلك وعمى بصيرتك، فما لك لا تتركينها ترفعًا عن خسة شركائها، وتنزُّهًا عن كثرة عنائها، وتوقِّيًا من سرعة فنائها؟! أم ما لك لا تزهدين في قليلها، بعد أن زهد فيك كثيرها؟! ومالك تفرحين بدنيا، إن ساعدتك فلا يخلو بلدك من جماعة من اليهود والمجوس يسبقونك بها، ويزيدون عليك في نعيمها وزينتها؟! فأف لدنيا يسبقك بها هؤلاء الأخساء! فما أجهلك وأخس همتك وأسقط رأيك، إذ رغبت عن أن تكوني في زمرة المقربين من النبيين والصديقين، في جوار رب العالمين أبد الآبدين، لتكوني في صف النعال من جملة الحمقى الجاهلين أيامًا قلائل! فيا حسرة عليك، إن خسرت الدنيا والدين، فبادري.

ويحك يا نفس! قد أشرفت على الهلاك، واقترب الموت، وورد النذير، فمن ذا يصلي عنك بعد الموت، ومن ذا يصوم عنك بعد الموت، ومن ذا يترضى عنك ربك بعد الموت؟.

ويحك يا نفس! ما لك إلا أيام معدودة، هي بضاعتك إن اتجرت فيها، وقد ضيعت أكثرها، فلو بكيت بقية عمرك على ما ضيعت منها لكنت مقصرة في حق نفسك! فكيف إذا ضيعت البقية، وأصررت على عادتك؟! أما تعلمين يا نفس أن الموت موعدك، والقبر بيتك، والتراب فراشك، والدود أنيسك، والفزع الأكبر بين يديك؟! أما علمت يا نفس أن عسكر الموت عندك على باب البلد ينتظرونك، وقد آلوا على أنفسهم كلهم بالأيمان المغلظة أنهم لا يبرحون من مكانهم، ما لم يأخذوك معهم؟! أما تعلمين يا نفس أنهم يتمنون الرجعة إلى الدنيا يومًا، ليشتغلوا بتدارك ما فرط منهم، وأنت في أمنيتهم، ويوم من عمرك لو بيع منهم بالدنيا بحذافيرها لاشتروه لو قدروا عليه، وأنت تضيعين أيامك في الغفلة والبطالة!.

ويحك يا نفس! أما تستحيين؟! تزينين ظاهرك للخلق، وتبارزين الله في السر بالعظائم؟! أفتستحيين من الخلق، ولا تستحيين من الخالق؟! ويحك أهو أهون الناظرين عليك؟! أتأمرين الناس بالخير، وأنت متلطخة بالرذائل، وتدعين إلى الله وأنت عنه فارّة، وتذكّرين بالله وأنت له ناسية؟! أما تعلمين يا نفس أن المذنب أنتن من العذرة، وأن العذرة لا تطهر غيرها، فلِمَ تطمعين في تطهير غيرك، وأنت غير طيبة في نفسك؟!.

ويحك يا نفس! لو عرفت نفسك حق المعرفة لظننت أن الناس ما يصيبهم بلاء إلا بشؤمك. ويحك يا نفس! قد جعلت نفسك حمارًا لإبليس، يقودك إلى حيث يريد، ويسخر بك، ومع هذا فتعجبين بعملك، وفيه من الآفات ما لو نجوت منه رأسًا برأس لكان الربح في يديك. وكيف تعجبين بعملك، مع كثرة خطاياك وزللك، وقد لعن الله

إبليس بخطيئة واحدة، بعد أن عبده مئتي ألف سنة، وأخرج آدم من الجنة بخطيئة واحدة، مع كونه نبيه وصفيه!.

ويحك يا نفس ما أغدرك! ويحك يا نفس ما أوقحك! ويحك يا نفس ما أجهلك وما أجرأك على المعاصي! ويحك كم تعقدين فتنقضين! ويحك كم تعهدين فتغدرين! ويحك يا نفس! أتشتغلين مع هذه الخطايا بعمارة دنياك، كأنك غير مرتحلة عنها؟! أما تنظرين إلى أهل القبور كيف كانوا؟! جمعوا كثيرًا، وبنوا مشيدًا، وأملوا بعيدًا، فأصبح جمعهم بورًا، وبنيانهم قبورًا، وأملهم غرورًا!.

ويحك يا نفس! أما لك بهم عبرة! أما لك إليهم نظرة! أتظنين أنهم دعوا إلى الآخرة، وأنت من المخلدين! هيهات هيهات ساء ما تتوهمين! ما أنت إلا في هدم عمرك، منذ سقطت من بطن أمك، فابني على وجه الأرض قصرك، فإن بطنها عن قليل يكون قبرك! أما تخافين إذا بلغت النفس منك التراقي أن تبدو رسل ربك منحدرة إليك، بسواد الألوان وكلح الوجوه وبشرى بالعذاب؟! فهل ينفعك حينئذ الندم، أو يقبل منك الحزن، أو يرحم منك البكاء؟. والعجب كل العجب منك يا نفس أنك مع هذا تدّعين البصيرة والفطنة، ومن فطنتك أنك تفرحين كل يوم بزيادة مالك، ولا تحزنين بنقصان عمرك! وما نفع مال يزيد، وعمر ينقص؟!.

ويحك يا نفس! تعرضين عن الآخرة وهي مقبلة عليك، وتقبلين على الدنيا وهي معرضة عنك! فكم من مستقبل يومًا لا يستكمله! وكم من مؤمل لغد لا يبلغه! فأنت تشاهدين ذلك في إخوانك وأقاربك وجيرانك، فترين تحسرهم عند الموت، ثم لا ترجعين عن جهالتك! فاحذري أيتها النفس المسكينة يومًا، آلى الله فيه على نفسه أن لا

يترك عبدًا، أمره في الدنيا ونهاه، حتى يسأله عن عمله، دقيقه وجليله، سره وعلانيته!.

فانظري يا نفس! بأي بدن تقفين بين يدي الله، وبأي لسان تجيبين، وأعدّي للسؤال جوابًا، وللجواب صوابًا، واعملي بقية عمرك في أيام قصار لأيام طوال، وفي دار زوال لدار مقامة، وفي دار حزن ونصب لدار نعيم وخلود. اعملي قبل أن لا تعملي. اخرجي من الدنيا اختيارًا خروج الأحرار، قبل أن تخرجي منها على الاضطرار. ولا تفرحي بما يساعدك من زهرات الدنيا. فرب مسرور مغبون، ورب مغبون لا يشعر! فويل لمن له الويل، ثم لا يشعر، يضحك ويفرح، ويلهو ويمرح، ويأكل ويشرب، وقد حق له في كتاب الله أنه من وقود النار! فليكن نظرك يا نفس إلى الدنيا اعتبارًا، وسعيك لها اضطرارًا، ورفضك لها اختيارًا، وطلبك للآخرة ابتدارًا. ولا تكوني ممن يعجز عن شكر ما أوتي، ويبتغي الزيادة فيما بقي، وينهى الناس ولا ينتهي. واعلمي يا نفس! أنه ليس للدين عوض، ولا للإيمان بدل، ولا للجسد خلف. ومن كانت مطيته الليل والنهار فإنه يسار به، وإن لم يسر. فاتعظي يا نفس بهذه الموعظة، واقبلي هذه النصيحة. فإن من أعرض عن الموعظة فقد رضي بالنار، وما أراك بها راضية، ولا لهذه الموعظة واعية. فإن كانت القساوة تمنعك عن قبول الموعظة فاستعيني عليها بدوام التهجد والقيام، فإن لم تزل فبالمواظبة على الصيام، فإن لم تزل فبقلة المخالطة والكلام، فإن لم تزل فبصلة الأرحام، واللطف بالأيتام، فإن لم تزل فاعلمي أن الله قد طبع على قلبك وأقفل عليه، وأنه قد تراكمت ظلمة الذنوب على ظاهره وباطنه، فوطني نفسك على النار، فقد خلق الله الجنة وخلق لها أهلًا، وخلق النار وخلق لها أهلًا، فكل ميسر لما خلق له.

فإن لم يبق فيك مجال للوعظ فاقنطي من نفسك، والقنوط كبيرة من الكبائر، نعوذ بالله من ذلك، فلا سبيل لك إلى القنوط، ولا سبيل لك إلى الرجاء، مع انسداد طرق الخير عليك، فإن ذلك اغترار وليس برجاء. فانظري الآن هل يأخذك حزن على هذه المصيبة التي ابتليت بها؟! وهل تسمح عينك بدمعة رحمة منك على نفسك؟! فإن سمحت فمستقي الدمع من بحر الرحمة، فقد بقي فيك موضع للرجاء، فواظبي على النياحة والبكاء، واستغيثي بأرحم الراحمين، واشتكي إلى أكرم الأكرمين، وأدمني الاستغاثة، ولا تملي طول الشكاية، لعله أن يرحم ضعفك ويغيثك. فإن مصيبتك قد عظمت، وبليتك قد تفاقمت، وتماديك قد طال، وقد انقطعت منك الحيل، وراحت عنك العلل، فلا مذهب ولا مطلب، ولا مستغاث ولا مهرب، ولا ملجأ ولا منجا إلا إلى مولاك، فافزعي إليه بالتضرع، واخشعي في تضرعك على قدر عظم جهلك، وكثرة ذنوبك، لأنه يرحم المتضرع الذليل، ويغيث الطالب المتلهف، ويجيب دعوة المضطر، وقد أصبحت إليه اليوم مضطرة، وإلى رحمته محتاجة، وقد ضاقت بك السبل، وانسدت عليك الطرق، وانقطعت منك الحيل، ولم تنجع فيك العظات، ولم يكسرك التوبيخ، فالمطلوب منه كريم، والمسؤول جواد، والمستغاث به برّ رؤوف، والرحمة واسعة، والكرم فائض، والعفو شامل.

وقولي: يا أرحم الراحمين، يا رحمن يا رحيم، يا حليم يا عظيم يا كريم، أنا المذنب المصرّ، أنا الجريء الذي لا أقلع، أنا المتمادي الذي لا أستحيي، هذا مقام المتضرع المسكين، والبائس الفقير، والضعيف الحقير، والهالك الغريق. فعجل إغاثتي وفرجي، وأرني آثار رحمتك، وأذقني برد عفوك ومغفرتك، وارزقني قوة

عظمتك، يا أرحم الراحمين، اقتداءً بأبيك آدم عليه السلام. فقد قال وهب بن منبه: لما أهبط الله آدم من الجنة إلى الأرض، مكث لا ترقأ له دمعة، فاطلع الله ﷻ عليه في اليوم السابع، وهو محزون كئيب كظيم منكس رأسه، فأوحى الله تعالى إليه: يا آدم ما هذا الجهد الذي أرى بك؟ قال: يا رب عظمت مصيبتي، وأحاطت بي خطيئتي، وأخرجت من ملكوت ربي، فصرت في دار الهوان بعد الكرامة، وفي دار الشقاء بعد السعادة، وفي دار النصب بعد الراحة، وفي دار البلاء بعد العافية، وفي دار الزوال بعد القرار، وفي دار الموت والفناء بعد الخلود والبقاء. فكيف لا أبكي على خطيئتي؟! فأوحى الله تعالى إليه: يا آدم ألم أصطفك لنفسي، وأحللتك داري، وخصصتك بكرامتي، وحذرتك سخطي. ألم أخلقك بيدي، ونفخت فيك من روحي، وأسجدت لك ملائكتي، فعصيت أمري، ونسيت عهدي، وتعرضت لسخطي. فوعزتي وجلالي لو ملأت الأرض رجالًا كلهم مثلك، يعبدونني ويسبحونني ثم عصوني، لأنزلتهم منازل العاصين! فبكى آدم عليه السلام عند ذلك ثلاثمئة عام»[1].

* حقيقة الفكر:

«اعلم أن معنى الفكر هو إحضار معرفتين في القلب، ليستثمر منهما معرفة ثالثة (...)، وفائدة التفكر تكثير العلم، واستجلاب معرفة ليست حاصلة (...). والمعارف إذا اجتمعت في القلب، وازدوجت على ترتيب مخصوص، أثمرت معرفة أخرى. فالمعرفة نتاج المعرفة، فإذا حصلت معرفة أخرى، وازدوجت مع معرفة أخرى،

(١) إحياء: ٤/٣٥٦ ـ ٣٦٠.

حصل من ذلك نتاج آخر. وهكذا يتمادى النتاج، وتتمادى العلوم، ويتمادى التفكر إلى غير نهاية. وإنما تنسد طرق زيادة المعارف بالموت أو بالعوائق. هذا لمن يقدر على استثمار العلوم، ويهتدي إلى طريق التفكر. وأما أكثر الناس فإنما منعوا الزيادة في العلوم، لفقدهم رأس المال، وهو المعارف التي بها تستثمر العلوم، كالذي لا بضاعة له، فإنه لا يقدر على الربح، وقد يملك البضاعة، ولكن لا يحسن صناعة التجارة، فلا يربح شيئًا»[1].

* العلم:

«العلم هو معرفة الشيء على ما هو به»[2]. «والعلوم (...) تنقسم إلى ما هو محمود، وإلى ما هو مذموم، وإلى ما هو مباح. فالمحمود ما ترتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب، وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية، وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة. أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والمواريث وغيرها (...). فلا يتعجب من قولنا: إن الطب والحساب من فروض الكفايات، وكذلك أصول الصناعات»[3].

«واشتغل بفروض الكفايات وراعِ التدريج فيها، فابتدئ بكتاب الله تعالى، ثم بسنة نبيه ﷺ، ثم بعلم التفسير وسائر علوم القرآن (...)،

(١) إحياء: ٤/٣٦٣.
(٢) إحياء: ١/٢٦.
(٣) إحياء: ١/١٥.

ثم اشتغل بالفروع، وهو علم المذهب من علم الفقه دون الخلاف، ثم بأصول الفقه، وهكذا إلى بقية العلوم، على ما يتسع له العمر ويساعد فيه الوقت، ولا تستغرق عمرك في فن واحد منها طلبًا للاستقصاء، فإن العلم كثير والعمر قصير (...). فاقتصر من شائع علم اللغة على ما تفهم منه كلام العرب وتنطق به، ومن غريبه على غريب القرآن وغريب الحديث، ودع التعمق فيه، واقتصر من النحو على ما يتعلق بالكتاب والسنة، فما من علم إلا وله اقتصار واقتصاد واستقصاء»[1].

«وفي البلد فروض كفايات مهملة لا قائم بها (...)، ولا يخلو بلد من جملة الفروض المهملة (...)، وأقربها الطب، إذ لا يوجد في أكثر البلاد طبيب مسلم»[2].

وعلى طالب العلم: «أن لا يدع (...) فنًّا من العلوم المحمودة، ولا نوعًا من أنواعه إلا وينظر فيه نظرًا يطلع به على مقصده وغايته، ثم إن ساعده العمر طلب التبحر فيه، وإلا اشتغل بالأهم منه واستوفاه، وتطرف من البقية، فإن العلوم متعاونة، وبعضها مرتبط ببعض (...). وأن لا يخوض في فن من فنون العلم دفعة (واحدة)، بل يراعي الترتيب، ويبتدئ بالأهم، فإن العمر إذا كان لا يتسع لجميع العلوم غالبًا، فالحزم أن يأخذ من كل شيء أحسنه (...). وأن لا يخوض في فن حتى يستوفي الذي قبله، فإن العلوم مرتبة ترتيبًا ضروريًّا، وبعضها طريق إلى بعض، والموفق من راعى

(١) إحياء: ١/٣٥.
(٢) إحياء: ١/٣٨.

ذلك الترتيب والتدريج (...). وأن يعرف السبب الذي به يدرك أشرف العلوم، وإن ذلك يراد به شيئان: أحدهما شرف الثمرة، والثاني وثاقة الدليل وقوته، وذلك كعلم الدين وعلم الطب، فإن ثمرة أحدهما الحياة الأبدية، وثمرة الآخر الحياة الفانية، فيكون علم الدين أشرف، ومثل علم الحساب وعلم النجوم، فإن علم الحساب أشرف لوثاقة أدلته وقوتها. وإن نسب الحساب إلى الطب كان الطب أشرف باعتبار ثمرته، والحساب أشرف باعتبار أدلته، وملاحظة الثمرة أولى. ولذلك كان الطب أشرف، وإن كان أكثره بالتخمين»[1].

«قال سفيان الثوري: يهتف العلم بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل. وقال ابن المبارك: لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل»[2].

* نقد العلماء:

«إن الأطباء هم العلماء، وقد مرضوا في هذه الأعصار مرضًا شديدًا، عجزوا عن علاجه، وصارت لهم سلوة في عموم المرض، حتى لا يظهر نقصانهم، فاضطروا إلى إغواء الخلق والإشارة عليهم بما يزيدهم مرضًا، لأن الداء المهلك هو حب الدنيا، وقد غلب هذا الداء على الأطباء، فلم يقدروا على تحذير الخلق منه، استنكافًا من أن يقال لهم: فما بالكم تأمرون بالعلاج وتنسون أنفسكم؟ فبهذا السبب عم على الخلق الداء، وعظم الوباء، وانقطع الدواء، وهلك الخلق لفقد الأطباء، بل اشتغل الأطباء بفنون الإغواء، فليتهم إذ لم

(١) إحياء: ١/٤٦.
(٢) إحياء: ١/٥٣.

ينصحوا لم يغشوا، وإذ لم يصلحوا لم يفسدوا، وليتهم سكتوا وما نطقوا، فإنهم إذا تكلموا لم يهمهم في مواعظهم إلا ما يرغب العوام ويستميل قلوبهم (...)، لأن ذلك ألذ في الأسماع، وأخف على الطباع، فتنصرف الخلق عن مجالس الوعظ وقد استفادوا مزيد جراءة على المعاصي، ومزيد ثقة بفضل الله»[1].

«العلم لا يستلذه إلا عالم، والحكمة لا يستلذها إلا حكيم، وما أقل أهل العلم والحكمة، وما أكثر المتسمين باسمهم، والمترسمين برسومهم!»[2].

«أما قصور أكثر الخلق عن إدراك لذة العلم فإما لعدم الذوق، فمن لم يذق لم يعرف ولم يشتق، إذ الشوق تبع الذوق، وإما لفساد أمزجتهم ومرض قلوبهم، بسبب اتباع الشهوات (...)، وإما لقصور فطنتهم»[3].

* علماء السوء:

ينتقد الغزالي علماء السوء «وإن كانوا أرباب الطيالسة والأكمام الواسعة وأصحاب الألسنة الطويلة (...)، والعلوم التي يتوصل بها إلى جمع الحطام واستتباع الناس والتقدم على الأقران»[4]، ووصفهم بأنهم أشبه بقطاع الطريق إلى الله[5].

(١) إحياء: ٤/٤٥.
(٢) إحياء: ٤/٨٧.
(٣) إحياء: ٤/٨٨.
(٤) إحياء: ٤/٢١٦.
(٥) إحياء: ٤/٣٤٢.

«أما علماء الدنيا فيدخلون (على السلاطين) ليتقربوا إلى قلوبهم، فيدلونهم على الرخص، ويستنبطون لهم بدقائق الحيل طرق السعة فيما يوافق أغراضهم»[1].

* خلو الزمان من العلماء:

«أدلة الطريق هم العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء، وقد شغر منهم الزمان، ولم يبق إلا المترسمون، وقد استحوذ على أكثرهم الشيطان، واستغواهم الطغيان، وأصبح كل واحد بعاجل حظه مشغوفًا، فصار يرى المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، حتى ظل علم الدين مندرسًا، ومنار الهدى في أقطار الأرض منطمسًا. ولقد خيلوا إلى الخلق أن لا علم إلا فتوى حكومة، يستعين بها القضاة على فصل الخصام، عند تهاوش الطغام، أو جدل يتدرع به طالب المباهاة إلى الغلبة والإفحام، أو سجع مزخرف يتوسل به الواعظ إلى استدراج العوام، إذ لم يروا ما سوى هذه الثلاثة مصيدة للحرام وشبكة للحطام، فأما علم طريق الآخرة، وما درج عليه السلف الصالح، مما سماه الله سبحانه في كتابه فقهًا وحكمة وعلمًا وضياءً ونورًا وهداية ورشدًا، فقد أصبح من بين الخلق مطويًّا، وصار نسيًا منسيًّا»[2].

«وقد خلت البلاد الآن عن شيخ يقتدى به في علمه وسيرته»[3].

(١) إحياء: ٢/ ١٣٠.
(٢) إحياء: ١/ ٣.
(٣) إحياء: ٢/ ٢٥٠؛ وانظر: الغياثي، للجويني، ص٥٢١.

* علم الله وعلم البشر:

«علوم العلماء جهل بالإضافة إلى علمه (...)، والتفاوت بين علم الله وبين علم الخلائق أكثر من التفاوت بين علم أعلم الخلائق وأجهلهم، لأن الأعلم لا يفضل الأجهل إلا بعلوم معدودة متناهية، يتصور في الإمكان أن ينالها الأجهل بالكسب والاجتهاد، وفضل علم الله تعالى على علوم الخلائق كلهم خارج عن النهاية، إذ معلوماته لا نهاية لها، ومعلومات الخلق متناهية»[1].

* العلم والدنيا:

«لذة العلم دائمة لا تنقطع، وباقية لا تسرق ولا تغصب، ولا ينافس فيها، وإنها صافية لا كدورة فيها. ولذات الدنيا كلها ناقصة مكدرة مشوشة، لا يفي مرجوها بمخوفها، ولا لذتها بألمها، ولا فرحها بغمها، هكذا كانت إلى الآن، وهكذا تكون ما بقي الزمان»[2].

* علوم المعاملة وعلوم المكاشفة:

يميز الغزالي بين علوم المعاملة وعلوم المكاشفة، ويعرف الأخيرة بأنها ما يطلب منه كشف المعلوم فقط، والأولى بأنها ما يطلب مع الكشف العمل به[3]. ويظهر الغزالي امتناعه عن التصريح بعلوم المكاشفة، لكنه يترخص أحيانًا فيما لا رخصة في ذكره فيذكره،

(١) إحياء: ٤/ ٢٦١.
(٢) إحياء: ٤/ ١٠٩.
(٣) إحياء: ١/ ٤.

وأحيانًا يمتنع بدعوى عدم الرخصة، ولعله يفعل ذلك من باب تشويق القارئ.

* الإعجاز العلمي:

بين الغزالي أن في القرآن مجامع علم الأولين والآخرين، ورموزًا ودلالات يختص أهل العلم بدركها، وأن في معاني القرآن متسعًا لأرباب الفهم[1]. ويميز الغزالي بين إعجاز الله في قرآنه وإعجاز الله في خلقه، وكثيرًا ما يتم الخلط بينهما في عصرنا هذا.

❖ ❖ ❖

(١) إحياء: ١/ ٢٦٠؛ وجواهر القرآن، ص٤٦.

القسم الاقتصادي

* المال:

«من عدم المال صار مستغرق الأوقات في طلب الأقوات وفي تهيئة اللباس والمسكن وضرورات المعيشة، ثم يتعرض لأنواع من الأذى تشغله عن الذكر والفكر، ولا تندفع إلا بسلاح المال، ثم مع ذلك يحرم من فضيلة الحج والزكاة والصدقات وإفاضة الخيرات. وقال بعض الحكماء، وقد قيل له: ما النعيم؟ فقال: الغنى، فإني رأيت الفقير لا عيش له»[1].

* المال والعقل: قد يرزق الأحمق ويمنع العاقل:

كثيرًا ما سمعنا في القديم والحديث تذمر العقلاء من أنهم لا يرزقون المال والغنى، وكم من جاهل أو أمي قد كان ثريًّا؟ طرح الغزالي هذه المسألة بقوله: «العجب ممن يتعجب إذا رزقه الله عقلًا وأفقره (...)، فيقول: كيف منعني قوت يومي، وأنا العاقل الفاضل، وأفاض على هذا نعيم الدنيا، وهو الغافل الجاهل؟! حتى يكاد يرى هذا ظلمًا! ولا يدري المغرور أنه لو جمع له بين العقل والمال جميعًا لكان ذلك بالظلم أشبه في ظاهر الحال (...). وإلى هذا أشار علي ﷺ، حيث قيل له: ما بال العقلاء فقراء؟ فقال: إن عقل

(١) إحياء: ٤/ ٩٠.

الرجل محسوب عليه من رزقه. والعجب أن العاقل الفقير ربما يرى الجاهل الغني أحسن حالًا من نفسه! ولو قيل له: هل تؤثر جهله وغناه عوضًا عن عقلك وفقرك، لامتنع عنه. فإذن ذلك يدل على أن نعمة الله عليه أكبر، فلمَ يتعجب من ذلك؟ والمرأة الحسناء الفقيرة ترى الحلي والجواهر على الذميمة القبيحة، فتتعجب وتقول: كيف يحرم مثل هذا الجمال من الزينة، ويخص مثل ذلك القبح، ولا تدري المغرورة أن الجمال محسوب عليها من رزقها، وأنها لو خيرت بين الجمال مع الفقر وبين القبح مع الغنى لآثرت الجمال، فإذن نعمة الله عليها أكبر»[1].

سأل بعض الأكاسرة حكيمًا عن الأحمق المرزوق والعاقل المحروم، فقال: أراد الصانع أن يدل على نفسه، إذ لو رزق كل عاقل، وحرم كل أحمق، لظن أن العقل رزق صاحبه. فلما رأوا خلافه علموا أن الرازق غيرهم، ولا ثقة بالأسباب الظاهرة لهم. قال الشاعر:

ولوْ كانتِ الأرزاقُ تَجْري على الحِجَا هلكْنَ إذًا من جهلِهِنَّ البهائِمُ

فهذا يدخل في باب عدالة التوزيع، فلو اجتمع الثراء والسلطة وكل شيء لفريق، وحرم من هذا كله الفريق الآخر، لاختل التوزان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولكانت كارثة.

* المال والعلم:

نقل الغزالي قول علي رضي الله عنه: «العلم خير من المال. العلم

(١) إحياء: ٣/٣١٩.

يحرسك وأنت تحرس المال، والعلم حاكم والمال محكوم عليه، والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالإنفاق»[1].

«واعلم أن للإنسان في علمه أربعة أحوال، كحاله في اقتناء الأموال، إذ لصاحب المال حال استفادة فيكون مكتسبًا، وحال ادخار لما اكتسبه فيكون به غنيًّا عن السؤال، وحال إنفاق على نفسه فيكون منتفعًا، وحال بذل لغيره فيكون به سخيًّا متفضِّلًا، وهو أشرف أحواله.

فكذلك العلم يقتنى كما يقتنى المال، فله حال طلب واكتساب، وحال تحصيل يغني عن السؤال، وحال استبصار وهو التفكر في المحصَّل والتمتع به، وحال تبصير وهو أشرف الأحوال. فمن علم وعمل وعلّم (...) فإنه كالشمس تضيء لغيرها وهي مضيئة في نفسها، وكالمسك يطيب غيره وهو طيب. والذي يعلم ولا يعمل به كالدفتر الذي يفيد غيره وهو خال عن العلم، وكالمسنّ الذي يشحذ غيره ولا يقطع، والإبرة التي تكسو غيرها وهي عارية، وذبالة المصباح تضيء لغيرها وهي تحترق»[2].

* المال والجاه:

يعرف الغزالي المال بأنه: «ملك الأعيان المنتفع بها»[3]، والجاه بأنه: «ملك القلوب»[4]. «وكما أن الغني هو الذي يملك الدراهم

(١) إحياء: ١/٧.
(٢) إحياء: ١/ ٤٩.
(٣) إحياء: ٣/٢٤١.
(٤) المصدر السابق نفسه.

والدنانير، أي يقدر عليهما ليتوصل بهما إلى الأغراض والمقاصد وقضاء الشهوات وسائر حظوظ النفس، فكذلك ذو الجاه هو الذي يملك قلوب الناس، أي: يقدر على أن يتصرف فيها، ليستعمل بواسطتها أربابها في أغراضه ومآربه، وكما أنه يكتسب الأموال بأنواع من الحرف والصناعات، فكذلك يكتسب قلوب الخلق بأنواع من المعاملات (...).

والجاه أحب من المال (...) من ثلاثة أوجه:

الأول: أن التوصل بالجاه إلى المال أيسر من التوصل بالمال إلى الجاه، فالعالم أو الزاهد الذي تقرر له جاه في القلوب لو قصد اكتساب المال تيسَّر له، فإن أموال أرباب القلوب مسخرة للقلوب، ومبذولة لمن اعتقد فيه الكمال، وأما الرجل الخسيس، الذي لا يتصف بصفة كمال، إذا وجد كنزًا ولم يكن له جاه يحفظ ماله، وأراد أن يتوصل بالمال إلى الجاه لم يتيسَّر له، فإذن الجاه آلة ووسيلة إلى المال، فمن ملك الجاه فقد ملك المال، ومن ملك المال لم يملك الجاه بكل حال، فلذلك صار الجاه أحب.

الثاني: هو أن المال معرض لِلْبِلَىٰ والتلف بأن يسرق ويغصب ويطمع فيه الملوك والظلمة، ويحتاج فيه إلى الحفظة والحراس والخزائن، وتتطرق إليه أخطار كثيرة. وأما القلوب إذا ملكت فلا تتعرض لهذه الآفات، فهي على التحقيق خزائن عتيدة، لا يقدر عليها السُّرَّاق، ولا تتناولها أيدي النُّهَّاب والغُصَّاب. وأثبت الأموال العقار، ولا يؤمن فيه الغصب والظلم، ولا يستغني عن المراقبة والحفظ، وأما خزائن القلوب فهي محفوظة محروسة بأنفسها، والجاه في أمن وأمان من الغصب والسرقة فيها، نعم إنما تغصب القلوب بالتصريف وتقبيح

الحال وتغيير الاعتقاد فيما صدق به من أوصاف الكمال، وذلك مما يهون دفعه، ولا يتيسَّر على محاولة فعله.

الثالث: أن ملك القلوب يسري وينمى ويتزايد من غير حاجة إلى تعب ومقاساة، فإن القلوب إذا أذعنت لشخص واعتقدت كماله بعلم أو عمل أو غيره، أفصحت الألسنة لا محالة بما فيها، فيصف ما يعتقده لغيره، ويقتنص ذلك القلب أيضًا له. ولهذا المعنى يحب الطبع الصيت وانتشار الذكر، لأن ذلك إذا استطار في الأقطار اقتنص القلوب، ودعاها إلى الإذعان والتعظيم، فلا يزال يسري من واحد إلى واحد ويتزايد، وليس له مرد معين وأما المال فمن ملك منه شيئًا فهو مالكه، ولا يقدر على استنمائه إلا بتعب ومقاساة، والجاه أبدًا في النماء بنفسه، ولا مرد لموقعه، والمال واقف. ولهذا إذا عظم الجاه، وانتشر الصيت، وانطلقت الألسنة بالثناء، استحقرت الأموال في مقابلته.

فهذه مجامع ترجيحات الجاه على المال، وإذا فصلت كثرت وجوه الترجيح (...). وكذلك يحب الإنسان اتساع الجاه، وانتشار الصيت، إلى أقاصي البلاد التي يعلم قطعًا أنه لا يطؤها ولا يشاهد أصحابها، ليعظموه أو ليبروه بمال، أو ليعينوه على غرض من أغراضه»[1].

* الزكاة:

يوضح الغزالي سبب حولية الزكاة بقوله: «إن السنة إذا تكررت تكررت أسباب الدخل»[2]. ولدى كلامه عن مصارف الزكاة قال:

(١) إحياء: ٣/٢٤١ ـ ٢٤٢؛ وقارن: ابن خلدون في المقدمة: ٢/٩١٩.
(٢) إحياء: ٣/٢٠١.

«بالغ آخرون في التوسيع، فقالوا: له أن يأخذ مقدار ما يشتري به ضيعة، فيستغني به طول عمره، أو يهيئ بضاعة ليتجر بها، ويستغني بها طول عمره، لأن هذا هو الغنى. وقد قال عمر ﷺ: «إذا أعطيتم فأغنوا». حتى ذهب قوم إلى أن من افتقر، فله أن يأخذ بقدر ما يعود به إلى مثل حاله، ولو عشرة آلاف درهم، إلا إذا خرج عن حد الاعتدال»[1].

ونبه الغزالي إلى أن الفقير لا يعطى من الزكاة إذا كان مسرفًا، وكان إسرافه مغنيًا له. يقول: «إن أخذ بالمسكنة (مصرف المساكين) فلينظر أولًا إلى أثاث بيته وثيابه وكتبه: هل فيها ما يستغني عنه بعينه، أو يستغني عن نفاسته، فيمكن أن يبدل بما يكفي، ويفضل بعض قيمته»[2].

* الموقف من الاقتصاد حديثًا كالموقف من الفلسفة قديمًا:

يرى الغزالي أن الفلسفة لا تؤخذ كلها ولا تردّ كلها، بل يؤخذ منها ويردّ. وليس من الحكمة أن نغترّ بما فيها من حق، فنأخذ بكل ما فيها من حق وباطل، ولا أن نغتر بما فيها من باطل، فنردّها بكل ما فيها؛ فهذا لا يفعله إلا جاهل «ظن أن الدين ينبغي أن ينصر بإنكار كل علم منسوب إليهم، فأنكر جميع علومهم، وادعى جهلهم فيها (...)، وزعم أن ما قالوه على خلاف الشرع (...). ولقد عظم على الدين جناية من ظن أن الإسلام يُنصر بإنكار هذه العلوم (...).

(١) إحياء: ٣/٢٠١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

وكما ليس من شرط الدين إنكار علم الطب، فليس من شرطه أيضًا إنكار علم الطبيعيات إلا في مسائل معينة، ذكرناها في كتاب «تهافت الفلاسفة» (...)، كالذي يسمع من النصراني قوله: «لا إله إلا الله عيسى رسول الله»، فينكره ويقول: هذا كلام النصارى (...)!

العاقل يقتدي بسيد العقلاء علي ﷺ، حيث قال: لا تعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف أهله (...). فإن كان حقًّا قَبِله، سواء أكان قائله مبطلًا أم محقًّا، بل ربما يحرص على انتزاع الحق من أقاويل أهل الضلال (...).

وهب أنها (بعض العلوم) لم توجد إلا في كتبهم، فإذا كان ذلك الكلام معقولًا في نفسه، مؤيَّدًا بالبرهان، ولم يكن على مخالفة الكتاب والسنة، فلِمَ ينبغي أن يُهجر ويُترك؟! فلو فتحنا هذا الباب، وتطرقنا إلى أن يهجر كل حق، سبق إليه خاطر مبطل، للزمنا أن نهجر كثيرًا من الحق، ولزمنا أن نهجر آيات من القرآن وأخبارَ الرسول وحكايات السلف وكلمات الحكماء والصوفية، لأن صاحب كتاب إخوان الصفا أوردها في كتابه، مستشهدًا بها، ومستدرجًا قلوب الحمقى بواسطتها إلى باطله (...).

إن قرب الجوار بين الزيف والجيد لا يجعل الجيد زيفًا، كما لا يجعل الزيف جيدًا، فكذلك قرب الجوار بين الحق والباطل لا يجعل الحق باطلًا، كما لا يجعل الباطل حقًّا»[1].

ويبدو أن الغزالي أول من رد على الفلاسفة من علماء الإسلام،

(١) المنقذ، ص١٠٢ ـ ١١٦.

وقال: «لا يقف على فساد نوع من العلوم من لا يقف على منتهى ذلك العلم، حتى يساوي أعلمهم في أصل ذلك العلم، ثم يزيد عليه ويجاوز درجته، فيطلع على ما لم يطلع عليه صاحب العلم من غور وغائلة، وإذ ذاك يمكن أن يكون ما يدعيه من فساده حقًّا، ولم أر أحدًا من علماء الإسلام صرف عنايته وهمته إلى ذلك»[1]. وربما لهذا السبب لقب الغزالي بحجة الإسلام.

إن كلام الغزالي يقتضي أن يقوم العلماء بتنقية الفلسفة، وتقديمها في كتب صالحة للمسلمين. وهذا أيضًا هو واجب الباحثين اليوم في الاقتصاد الإسلامي، أن يقدموا الخالص من الشوائب ما استطاعوا. وهذه الاستطاعة تزيد يومًا فيومًا بالجدية والأمانة والتنافس والتعاون. وإني أميل إلى أن جدوى الفلسفة قد لا تساوي كلفتها، ففيها من التعقيد والتطويل والتخرص ما يجعل الطريق طويلًا وشاقًّا. وأخشى أن تكون وسيلة سياسية لصرف العلماء عما هو مهم ونافع وفعال، اللهم إلا إذا تم تهذيبها وتشذيبها وتحديد مسارها وإثبات منافعها.

وقد اتهم الغزالي بما يتهم به اليوم الاقتصاد الإسلامي أحيانًا، بأنه كتب في المنطق، ولم يختلف منطقه عن المنطق اليوناني، وكل ما فعله هو تغيير اسم المنطق وتغيير مصطلحاته وأمثلته!.

* عدم التأكد (Uncertainty):

التاجر يتيقن من مصاريفه وتكاليفه، ولا يتيقن من إيراداته

(١) المنقذ، ص٨٤.

وأرباحه، فهو من الأولى متأكد، ومن الثانية على ظن. يقول الغزالي: «التاجر في تعبه على يقين، وفي ربحه على شك (الأفضل: ظن)، والمتفقه في اجتهاده على يقين، وفي إدراكه رتبة العلم على شك (ظن)، والصياد في تردده في المقتنص على يقين، وفي الظفر بالصيد على شك (ظن)»[1].

* المشكلة الاقتصادية:

أ - محدودية الموارد:

يقول الغزالي: «إن الأموال محدودة (متناهية)»[2]. ويقول أيضًا: «المال أعيان وأجسام إذا وقعت في يدِ واحدٍ خلت عنها يد الآخر (...)، والمال لا يحل في يد ما لم يرتحل عن اليد الأخرى (...)، والمال أجسام وأعيان لها نهاية، فلو ملك إنسان جميع ما في الأرض لم يبقَ بعده مال يتملكه غيره»[3].

ب - لا محدودية الحاجات:

«انظر كيف ابتدأ الأمر من حاجة القوت والملبس والمسكن، وإلى ماذا انتهى، وهكذا أمور الدنيا لا ينفتح منها باب إلا وينفتح بسببه أبواب أُخَر، وهكذا تتناهى إلى غير حد محصور، وكأنها هاوية لا نهاية لعمقها»[4].

(١) إحياء: ٣/٣٢٥، وقارن: قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام: ١/٦.
(٢) إحياء: ٣/٢٠٧.
(٣) إحياء: ٣/١٦٩.
(٤) إحياء: ٣/١٩٦.

«فقر العبد بالإضافة إلى أصناف حاجاته لا ينحصر، لأن حاجاته لا حصر لها»[1]. ويقول أيضًا: «من معه قوته فهو فارغ القلب، فلو وجد (١٠٠) دينار مثلًا على طريق، انبعث من قلبه (١٠) شهوات، تحتاج كل شهوة منها إلى (١٠٠) دينار أخرى، فلا يكفيه ما وجد، بل يحتاج إلى (٩٠٠) أخرى، وقد كان قبل وجود الـ (١٠٠) مستغنيًا. فالآن لما وجد (١٠٠) ظن أنه صار بها غنيًّا، وقد صار محتاجًا إلى (٩٠٠)، ليشتري بها دارًا يعمرها (...)، وليشتري أثاث البيت، ويشتري الثياب الفاخرة، وكل شيء من ذلك يستدعي شيئًا آخر يليق به، وذلك لا آخر له»[2].

«والإنسان وإن كان مكفيًّا في الحال فإنه طويل الأمل، ويخطر بباله أن المال الذي فيه كفايته ربما يتلف، فيحتاج إلى غيره، فإذا خطر ذلك بباله هاج الخوف من قلبه، ولا يدفع ألم الخوف إلا الأمن الحاصل بوجود مال آخر يفزع إليه، إن أصابت هذا المال جائحة، فهو أبدًا لشفقته على نفسه وحبه للحياة، يقدر طول الحياة، ويقدر هجوم الحاجات، ويقدر إمكان تطرق الآفات إلى الأموال، ويستشعر الخوف من ذلك، فيطلب ما يدفع خوفه، وهو كثرة المال، حتى إن أصيب بطائفة من ماله استغنى بالآخر، وهذا خوف لا يوقف له على مقدار مخصوص من المال، فلذلك لم يكن لمثله موقف، إلا أن يملك جميع ما في الدنيا، ولذلك قال رسول الله ﷺ: منهومان لا يشبعان: منهوم العلم، ومنهوم المال»[3].

(١) إحياء: ٤/١٦٤.
(٢) إحياء: ٣/٢٩.
(٣) إحياء: ٣/٢٤٢.

قال الشاعر:

فما قضى أحدٌ منها لبانَتَهُ ... وما انتهى أربٌ إلا إلى أَرَبِ

لا حد لعمق شهوات الدنيا، فلا ينتهي أرب من الدنيا إلا إلى أرب أعظم منه[1].

قالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله! إن لي جارين: أحدهما مقبل عليّ ببابه، والآخر ناءٍ ببابه عني، وربما كان الذي عندي لا يسعهما، فأيهما أعظم حقًّا؟ فقال: «المقبل عليكِ ببابه»[2].

ويبدو أن الغزالي، كغيره من الكاتبين القدامى والمعاصرين، يخلط في المشكلة الاقتصادية بين طرحها وحلها، إذ يقول: «إن الذي خلقه الله من الفواكه والحبوب زائد عن قدر توسع الخلق وترفههم، فكيف على قدر حاجتهم؟!»[3]. وهذا صحيح على مستوى الكون كله، وبشرط العدالة في التوزيع، وكلاهما غير متوافر في الواقع.

ويذكر الغزالي أن المشكلة الاقتصادية إذا كانت مطروحة في الدنيا، إلا أنها غير موجودة في الجنة: «لا يتصور أن يكون في الجنة محاسدة (...)، لأن الجنة لا مضايقة فيها، ولا مزاحمة (...)، فقد عرفت أنه لا حسد إلا للتوارد على مقصود يضيق عن الوفاء بالكل، ولهذا لا نرى الناس يتحاسدون على النظر إلى زينة

(١) إحياء: ٤/٣٨٨ و٤٥٢؛ وتفسير المنار: ٣/٢٤٣.
(٢) صحيح البخاري: ٣/١١٥ و٨/١٣؛ والإحياء: ٢/١٩٠.
(٣) إحياء: ٢/٩٧.

السماء، ويتحاسدون على رؤية البساتين (...)، لأن السماء لسعة الأقطار وافية بجميع الأبصار، فلم يكن فيها تزاحم ولا تحاسد أصلًا»[1].

* اليد الخفية:

ذكرنا في موضع آخر نصًّا للسبكي في معيد النعم[2]، وآخر للشاطبي في الموافقات[3]، في موضوع اليد الخفية. ثم ظهر لي أثناء إعداد هذه الورقة أن هذين النصين للسبكي والشاطبي مسبوقان بنص للغزالي[4] وسوف يجد القارئ مزيدًا من التفصيل عن اليد الخفية في الفصل المتعلق بالمراجعة العلمية للكتاب.

* السوق والعرض والطلب:

«يبيع (التاجر) على قدر أسعاره: إن نقص سعره زاد زبونه، كما أنه إن زاد سعره نقص زبونه»[5].

ويجب «ألا يكون (التاجر) شديد الحرص على السوق والتجارة، وذلك بأن يكون أول داخل وآخر خارج (...)، وألا يقتصر على اجتناب الحرام، بل يتقي مواقع الشبهات ومظان الريب»[6].

(١) إحياء: ٣/ ١٧٠.
(٢) معيد النعم، ص ٥.
(٣) الموافقات ٢/ ١٧٩ و١٨٥.
(٤) في: الإحياء: ٤/ ٧١ و٢٥٩؛ وفي: الأربعين في أصول الدين، ص١٦٧.
(٥) الأدب في الدين، للغزالي، ص١٠٨؛ نقلًا عن: الفكر الاقتصادي عند الغزالي، لياسر الحوراني، ص٢٧٣.
(٦) إحياء: ٢/ ٧٨.

«قال بعضهم: أتى على الناس زمان، كان الرجل فيه يدخل السوق ويقول: من ترون لي أن أعامل من الناس؟ فيقال له: عامل من شئت. ثم أتى زمان آخر كانوا يقولون فيه: عامل من شئت إلا فلانًا وفلانًا. ثم أتى زمان آخر كان يقال فيه: لا تعامل أحدًا إلا فلانًا وفلانًا. وأخشى أن يأتي زمان يذهب فيه هذا أيضًا، وكأنه قد كان الذي كان يحذر أن يكون، إنا لله وإنا إليه راجعون»[1].

* الربح المعتاد:

يقول الغزالي: «بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد، إما لشدة رغبته، أو لشدة حاجته في الحال إليه»[2].

«من قنع بربح قليل كثرت معاملاته، واستفاد من تكررها ربحًا كثيرًا»[3].

* منافع التبادل والتجارة:

«البائع لا يقدم على البيع إلا والمشترى عنده خير من المبيع»[4].

«علم التاجر بأن العوض (الثمن) خير من المبيع فيرغب فيه، وما لم يتحقق هذا العلم لم يتصور أن تزول الرغبة عن المبيع»[5].

(١) إحياء: ٢/ ٧٩.
(٢) إحياء: ٢/ ٩٠.
(٣) إحياء: ٢/ ٩١.
(٤) إحياء: ٤/ ١٨٧.
(٥) المصدر السابق نفسه.

«لا يعد البائع محسنًا، لأنه بذل بعوض، هو أحب عنده مما بذله»[1].

* التاجر:

على التاجر: «أن يقصد القيام في صنعته أو تجارته بفرض من فروض الكفايات، فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعايش، وهلك أكثر الخلق. فانتظام أمر الكل بتعاون الكل، وتكفل كل فريق بعمل. ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا. وعلى هذا حمل بعض الناس قوله ﷺ: (اختلاف أمتي رحمة)[2]، أي اختلاف هممهم في الصناعات والحرف، ومن الصناعات ما هي مهمة (...)، فليشتغل بصناعة مهمة ليكون في قيامه بها كافيًا عن المسلمين مهمًّا في الدين»[3].

«قال بعض العلماء: مثل المصلي مثل التاجر الذي لا يحتمل له الربح حتى يخلص له رأس المال، وكذلك المصلي لا تقبل له نافلة حتى يؤدي الفريضة»[4].

* بيع المرابحة:

«مهما (= إذا) باع مرابحة بأن يقول: بعت بما قام علي، أو بما اشتريته، فعليه أن يصدق، ثم يجب عليه أن يخبر بما حدث بعد

(١) إحياء: ٤/ ٢٦٠.
(٢) لم يثبت هذا الحديث عن النبي ﷺ. (ن)
(٣) إحياء: ٢/ ٧٥.
(٤) إحياء: ١/ ١٣١.

العقد من عيب أو نقصان. ولو اشترى إلى الأجل وجب ذكره[1]. ولو اشترى مسامحة[2] من صديقه أو ولده، يجب ذكره، لأن المعامل يعوّل على عادته في الاستقصاء أنه لا يترك النظر لنفسه. فإذا تركه بسبب من الأسباب، فيجب إخباره، إذ الاعتماد فيه على أمانته»[3].

* الأجور:

١ - يقارن الغزالي[4] بين طبيب يأخذ أجرته على كلمة واحدة يصف بها الدواء، وحرفي يأخذ أجرته على دقة (ضربة) واحدة يزيل بها اعوجاج السيف، فيضيف كثيرًا إلى قيمته. ويرى جواز الأجرة للثاني دون الأول. وهذا غير مفهوم، لأن الظاهر لي أن الحالتين متماثلتان.

٢ - «وكره قتادة أجرة الدلال، ولعل السبب فيه قلة استغناء الدلال عن الكذب، والإفراط في الثناء على السلعة لترويجها، ولأن العمل فيه لا يتقدر، فقد يقل وقد يكثر، ولا ينظر في مقدار الأجرة إلى عمله، بل إلى قدر قيمة الثوب. هذه هي العادة، وهو ظلم، بل ينبغي أن ينظر إلى قدر التعب»[5].

٣ - يحكي الغزالي قصة زكريا عليه السلام أنه كان يعمل في حائط بالطين، وكان أجيرًا لقوم، فقدموا له رغيفًا، إذ كان لا يأكل إلا من

(١) لأن للأجل حصة من الثمن.
(٢) أي بأكثر من الثمن.
(٣) إحياء: ٢/ ٧٢.
(٤) في الإحياء: ٢/ ١٣٦.
(٥) إحياء: ٢/ ٧٦.

كسب يده، فدخل عليه قوم، فلم يدعهم إلى الطعام، حتى فرغ، فتعجبوا منه لما علموا من سخائه وزهده (...)، فقال: إني أعمل لقوم بالأجرة، وقدّموا إلي الرغيف، لأتقوى به على عملهم، فلو أكلتم معي لم يكفكم، ولم يكفني، وضعفت عن عملهم[1].

لا ريب أن رب العمل قد يكون في غاية الجشع، في الوقت الذي يختار فيه عماله من أهل التصوف. فالأجر الذي يتقاضاه هذا المتصوف لا يملكه، وليس حر التصرف فيه، بل هو مجرد قوت يتقوى به على استئناف العمل والإنتاج، لصالح رب العمل. وهذا هو أجر الكفاف، وهو إحدى نظريات الأجور المعروفة في علم الاقتصاد.

٤ ـ «يعطي الحمامي الأجرة قبل الدخول، فإن ما يستوفيه مجهول، وكذلك ما ينتظره الحمامي، فتسليم الأجرة قبل الدخول دفع للجهالة من أحد العوضين»[2].

٥ ـ «(الإمامة في الصلاة) لا يأخذ عليها أجرة. فقد أمر رسول الله ﷺ عثمان بن أبي العاص الثقفي، وقال: اتخذ مؤذنًا لا يأخذ على الأذان أجرًا. فالأذان طريق إلى الصلاة، فهو أولى بأن لا يؤخذ عليه أجر. فإن أخذ رزقًا من مسجد قد وقف على من يقوم بإمامته، أو من السلطان، أو آحاد الناس، فلا يحكم بتحريمه، ولكنه مكروه. والكراهية في الفرائض أشد منها في التراويح (النوافل)، وتكون أجرة له على مداومته على حضور الموضع، ومراقبة مصالح

(١) إحياء: ٤/٣١٩.
(٢) إحياء: ١/١٢٣.

المسجد في إقامة الجماعة، لا على نفس الصلاة»[1].

وتعليقي هنا أن أخذ الأجرة على الحضور لا على العمل غالبًا ما يفتح الذريعة إلى أجر العمل أيضًا، إذ يمكن الزيادة في أجر الحضور للحصول على أجر العمل، على سبيل الحيلة.

* النقود:

للغزالي نص طويل في النقود وعيوب المقايضة[2]، صار معروفًا. لكن له نصًا آخر غير متناقل، وهو النص التالي: «يحدث بسبب البياعات الحاجة إلى النقدين، فإن من يريد أن يشتري طعامًا بثوب، فمن أين يدري المقدار الذي يساويه من الطعام كم هو؟! والمعاملة تجري في أجناس مختلفة، كما يباع ثوب بطعام، وحيوان بثوب، وهذه أمور لا تتناسب، فلا بد من حاكم عدل يتوسط بين المتبايعين، يعدل أحدهما بالآخر، فيطلب ذلك العدل من أعيان الأموال، ثم يحتاج إلى **مال يطول بقاؤه**، لأن الحاجة إليه تدوم، وأبقى الأموال المعادن، فاتُّخذت النقود من الذهب والفضة والنحاس، ثم مست الحاجة إلى الضرب والنقش والتقدير، فمست الحاجة إلى دار الضرب والصيارفة»[3].

ويقول الغزالي أيضًا: «الدراهم والدنانير لا غرض في أعيانهما، إذ لا تصلح لمطعم ولا مشرب (...)، وإنما هي والحصباء بمثابة واحدة»[4]. ويقول: «الشيء النفيس المرغوب فيه ينقسم إلى ما يطلب

(١) إحياء: ١/١٥٦.
(٢) انظر: الإحياء: ٤/٨٨؛ والإسلام والنقود، ص٧١.
(٣) إحياء: ٣/١٩٧.
(٤) إحياء: ٣/٢٤١.

لغيره، وإلى ما يطلب لذاته، وإلى ما يطلب لغيره ولذاته جميعًا (...)، والمطلوب لغيره الدراهم والدنانير، فإنهما حجران لا منفعة لهما، ولولا أن الله ﷻ يسر قضاء الحاجات بهما لكانا والحصباء بمثابة واحدة»[1].

«الدنانير رسول يبلغ إلى الحاجات، فصارت محبوبة لذلك، لأن الموصل إلى اللذيذ لذيذ، ثم قد تنسى الحاجات، ويصير الذهب عنده كأنه محبوب في نفسه، وهو غاية الضلال، بل من رأى بينه وبين الحجر فرقًا فهو جاهل، إلا من حيث قضاء حاجته به، فالفاضل عن قدر حاجته والحجر بمثابة واحدة»[2].

* تعظيم الجوع:

تكلم الغزالي عن الجوع في إحياء علوم الدين[3]، وذكر فيه أن التستري كان يعظم الجوع ويبالغ فيه[4]. غير أن الغزالي في كتاب آخر له، هو كتاب الأربعين في أصول الدين، أفرد فصلًا لـ «تعظيم الجوع»[5]، وذكر فيه أن رسول الله ﷺ عظم أمر الجوع[6].

وذكر الغزالي للجوع عشر فوائد في كتاب، وسبع فوائد في

(١) إحياء: ١/ ١٢.
(٢) إحياء: ٣/ ٢٢٦.
(٣) إحياء: ٣/ ٦٩، فضل الجوع وذم الشبع، فوائد الجوع وآفات الشبع.
(٤) إحياء: ٣/ ٧٢.
(٥) كتاب الأربعين، ص٧٩.
(٦) المصدر السابق نفسه، ص٧٨.

كتاب آخر، وهي: صفاء القلب، ورقته، وذل النفس، وتذكُّر الجائعين، وكسر الشهوة، وخفة البدن، وقلة المؤنة (تكاليف المعيشة). وذهب إلى أن من أراد أن يستقرض من غيره لقضاء شهوته الأفضل له أن يستقرض من نفسه بترك شهوته. قيل لإبراهيم بن أدهم في شيء: إنه غالٍ، فقال: أرخصوه بالترك (أي: بتقليل الطلب)، وقال بعض الحكماء: إني لأقضي عامة حوائجي بالترك[1].

ولكن كتابات الغزالي لا تخلو من تعمقات ومبالغات في الزهد والجوع وذم الدنيا وترك الكسب أو الكسب بمقدار القوت وترك الادخار. ويرى الغزالي أن الطبع إذا كان يطلب غاية الشبع، فالشرع ينبغي أن يمدح غاية الجوع، حتى يكون الطبع باعثًا والشرع مانعًا، فيتقاومان ويحصل الاعتدال[2]. ولو دعا الشرع الإنسان إلى الاعتدال، فإن الإنسان سيقصر عما يدعوه إليه الشرع، ومن ثم ينبغي أن يدعو الشرع إلى غاية الجوع، حتى يتيسر له الاعتدال[3].

نعم وردت أحاديث عنا ـ نحن المسلمين ـ بأننا قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لا نشبع. والمؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء[4]، ويأكل وهو سكران. وفي الحديث أيضًا: (ما ملأ ابن آدم وعاءً شرًّا من بطنه)[5]. لعل الغزالي قد تأثر بما كانت عليه الحال في أيامه، فقد قال: «إن مدينة طوس أصبحت

(١) إحياء: ٣/ ٧٥؛ وكتاب الأربعين، ص٨١.
(٢) إحياء: ٣/ ٨٢.
(٣) إحياء: ٣/ ٨٤.
(٤) صحيح البخاري: ٧/ ٩٢.
(٥) مسند أحمد: ٤/ ١٣٢؛ وسنن الترمذي: ٤/ ٥٩٠.

خرابًا بسبب المجاعات والظلم»[1]. فهو يدعو الأغنياء إلى البذل والشكر، ويدعو الفقراء إلى الجوع والصبر، مخافة وقوع خلل في الأمن كالسرقة والنهب، والله أعلم.

على أن الغزالي، بعد أن أطال في مدح الفقر[2]، والجوع[3]، والزهد[4]، والبكاء[5]، وذم الغنى[6]، والمال[7]، والجاه[8]، والشهرة والصيت[9]، وتفضيل الفقير الصابر على الغني الشاكر في الجملة[10]، وبعد أن ذم الدنيا[11]، حاول العودة إلى الاعتدال، وختم بقوله بأن المسلم «لا يترك الدنيا بالكلية، ولا يقمع الشهوات بالكلية (...)، ولا يتبع كل شهوة، ولا يترك كل شهوة (...)، ولا يترك كل شيء من الدنيا، ولا يطلب كل شيء من الدنيا»[12]. كذلك يلاحظ هنا أن الغزالي قد أباح الموسيقى والغناء[13]، وربما تأثر في هذا بموقف الصوفية منهما.

(١) نقلًا عن: رجال الفكر والدعوة، لأبي الحسن الندوي، ص٢٣٨.
(٢) إحياء: ٤/ ١٦٧.
(٣) إحياء: ٣/ ٦٩.
(٤) إحياء: ٤/ ١٨٩.
(٥) إحياء: ٤/ ٧٠.
(٦) إحياء: ٤/ ١٧٣.
(٧) إحياء: ٣/ ٢٠٠.
(٨) إحياء: ٣/ ٢٤٠.
(٩) إحياء: ٣/ ٢٣٨.
(١٠) إحياء: ٤/ ١١٨.
(١١) إحياء: ٣/ ١٧٤.
(١٢) إحياء: ٣/ ١٩٩.
(١٣) إحياء: ٢/ ٢٣٦.

لقد كان الغزالي فقيرًا، وكذلك كان أبوه، واختار طريقة الصوفية، وله تجربة خاصة به جدًا، ولكن يبدو من الصعب فرض هذه التجربة على عامة المسلمين فضلًا عن خاصتهم، ولا سيما في زماننا هذا. وكتابات الغزالي نوعان: صنف موضوعي ككتاباته في الفقه والأصول، وصنف شخصي ذوقي ككتاباته في تجربته الروحية وسيرته وزهده وتصوفه. وهذا ما يراه الغزالي نفسه إذ يقول: «لا وجه لإيجابه على الكافة، ولا لإدخاله في فتوى العامة»[1]. ويميز الغزالي بين العامة والخاصة وخاصة الخاصة.

وقد يصلح مذهب الغزالي لإقناع الفقير بفقره، والجائع بجوعه، ولكنه لا يصلح للمصلحين الذين ينادون بإعطاء كل من الفقير والجائع كفايته، ولاسيما في البلدان الغنية التي يبلغ التفاوت فيها حدًا فاحشًا. وأيًا ما كان الأمر، فإنه يجب الانتباه إلى أن الغزالي لا يعني: «الفقر عن مقدار الضرورة، فإن ذلك يكاد أن يكون كفرًا، ولا خير فيه بوجه من الوجوه»[2].

ولا يبعد أن يكون الاقتصاديون الغربيون قد أخذوا لفظ «التعظيم» من الغزالي، ولكنهم بدلوا الشبع بالجوع. وتعظيم الشيء: تكبيره، وتفخيمه[3]. إلى أين ينتهي التكبير؟ إما عند الحد الأقصى مطلقًا، أو عنده مقيدًا، أو عند الحد الأمثل. فتعظيم الجوع لابد وأن يقف عند الحد الذي تتحقق فيه فوائده، وتنتفي آفاته، بحيث يؤدي إلى قوة البدن والفكر والروح، ولا يؤدي إلى الضعف والمرض والتماوت والهلاك.

(١) إحياء: ٢/ ١٢١.
(٢) إحياء: ٤/ ١٧٧.
(٣) لسان العرب.

ويستخدم رجال الاقتصاد المعاصرون عبارة «تعظيم الإشباع» Satisfaction، والمقصود إشباع الحاجات، والوصول إلى درجة التشبع Saturation. وربما يحسن في الاقتصاد الإسلامي أن نستخدم عبارة «سد الحاجات» أو «سد الخلات» أو «تلبية الحاجات» أو «دفع الحاجات»، لأن الشبع قد يطلق على ما يتعلق بالطعام أو غيره. من ذلك قوله ﷺ: (المتشبع بما لم يُعْطَ كلابس ثوبي زور)[1]، وقوله: (دونك يا بن آدم فإنه لا يشبعك شيء)[2]. ولم أجد حتى الآن في الاقتصاد الإسلامي من بحث عن استبدال لفظ الإشباع الذي يرد ذكره كثيرًا في الكتابات الاقتصادية الحديثة.

وقد ورد لفظ التعظيم في الأحاديث النبوية، من ذلك: الغلول عظمه وعظم أمره[3]، وتعظيم الكذب على رسول الله ﷺ[4]، ومن ذلك أيضًا تعظيم اليمين[5]، وتعظيم الصيام[6]، وتعظيم (أو إعظام) العلم[7].

من هذا نعلم أن التعظيم قد يكون لأمر محمود، أو لأمر مذموم، فيقال: تعظيم الصدق، بمعنى أن الصدق أمر خطير ويجب الأخذ به، أو تعظيم الكذب بمعنى أن الكذب أمر خطير ويجب

(١) صحيح مسلم: ١٤/١١٠.
(٢) صحيح البخاري.
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٢/٢١٦؛ وسنن أبي داود: ٣/٩١.
(٤) سنن الترمذي: ٥/٣٥.
(٥) سنن أبي داود: ٣/٣٠٢.
(٦) فتح الباري: ٧/٢٧٤.
(٧) سنن الدارمي: ١/١٥٥.

اجتنابه. لكن المعاجم العربية لم تذكر التعظيم بمعنى زيادة القيمة إلى أعظم حد ممكن، أو الوصول إلى القيمة العظمى، لم تذكر هذا صراحة، مع أن الكاتبين والمترجمين يستخدمون اللفظ بهذا المعنى. غير أن المعاجم بطبيعتها مقصرة، ومعاجمنا أكثر تقصيرًا. فحتى لو صدر معجم حديث فإنه لا يستقصي، بل غالبًا ما يكرر، أو يقصر في الاستقصاء. وقد بينت في موضع آخر أن هناك ألفاظًا أخرى ترد في تراثنا الإسلامي بمعنى التعظيم، مثل: التوفير، والتناهي، والاستقصاء. ويبدو أن الغزالي يقصد بعبارة «تعظيم الجوع» التنبيه عليه، ولا يقصد بلوغه القيمة العظمى، ولكن لا يبعد أن علماء الاقتصاد قد أخذوا لفظ التعظيم وذهبوا به إلى هذا المعنى، وأنهم ربما استبدلوا الشبع بالجوع، حتى وصلت المجتمعات الرأسمالية إلى تعظيم الاستهلاك وصارت مجتمعات استهلاكية، وتحولت الوجهة من وجهة معنوية، أو معنوية مادية، إلى وجهة مادية كمية محضة.

* الاقتراض:

«له أن يستقرض (...) بشرط أن يكون مكشوف الحال عند من يقرضه، فلا يغرّ المقرض، ولا يخدعه بالمواعيد، بل يكشف حاله عنده، ليقدم على إقراضه على بصيرة»[1].

* الاقتراض العام:

«كان النبي ﷺ يستقرض إذا جهّز جيشًا، وافتقر إلى مال (...). ونقل أيضًا أنه كان يشير إلى مياسير أصحابه بأن يخرجوا

(١) إحياء: ٤/١٨١.

شيئًا من فضلات أموالهم، وكانوا يبادرون، عند إيمائه، إلى الامتثال، مبادرة العطشان إلى الماء الزلال. ولسنا ننكر جواز الاستقراض، ووجوب الاقتصار عليه، إذا دعت المصلحة إليه (...)، فالاستقراض أولى. وينزل ذلك منزلة المسلم الواحد إذا اضطر في مخمصة إلى الهلاك. فعلى الغني أن يسد رمقه، ويبذل من ماله ما يتدارك به حشاشته. فإن كان له مال غائب أو حاضر، لم يلزمه التبرع، ولزمه الإقراض. وإن كان فقيرًا، لا يملك نقيرًا ولا قطميرًا، فلا نعرف خلافًا في وجوب سد مجاعته، من غير إقراض.

وكذلك إذا أصاب المسلمين قحط وجدب، وأشرف على الهلاك جمع، فعلى الأغنياء سد مجاعتهم، ويكون ذلك فرضًا على الكفاية، يحرج بتركه الجميع، ويسقط بقيام البعض به التكليف، وذلك ليس على سبيل الإقراض. فإن الفقراء عالة على الأغنياء، ينزلون منهم منزلة الأولاد من الآباء. ولا يجوز للقريب أن ينفق على قريبه بالإقراض، إلا إذا كان له مال غائب، فكذلك القول فيما نحن فيه»[1].

* لو طبق الحرام الدنيا:

قال الغزالي: «لو طبق الحرام الدنيا، حتى علم يقينًا أنه لم يبق في الدنيا حلال، لكنت أقول: نستأنف تمهيد الشروط من وقتنا، ونعفو عما سلف ونقول: ما جاوز حده انعكس إلى ضده، فمهما (= فإذا) حرم الكل حل الكل. وبرهانه أنه إذا وقعت هذه الواقعة فالاحتمالات خمسة:

(١) شفاء الغليل، ص٢٤٢. وانظر: الغياثي، للجويني، ص٢٧٤؛ والاعتصام، للشاطبي: ٢/١٢٢.

أحدها: أن يقال: يدع الناس الأكل حتى يموتوا من عند آخرهم.

الثاني: أن يقتصروا منها على قدر الضرورة وسد الرمق، يزجون عليها أيامًا إلى الموت.

الثالث: أن يقال: يتناولون قدر الحاجة كيف شاؤوا سرقة وغصبًا وتراضيًا، من غير تمييز بين مال ومال، وجهة وجهة.

الرابع: أن يتبعوا شروط الشرع، ويستأنفوا قواعده من غير اقتصار على قدر الحاجة.

الخامس: أن يقتصر مع شروط الشرع على قدر الحاجة.

أما الأول فلا يخفى بطلانه.

وأما الثاني فباطل قطعًا، لأنه إذا اقتصر الناس على سد الرمق، وزجوا أوقاتهم على الضعف، فشا فيهم الموتان، وبطلت الأعمال والصناعات، وخربت الدنيا بالكلية، وفي خراب الدنيا خراب الدين، لأنها مزرعة الآخرة وأحكام الخلافة والقضاء والسياسات، بل أكثر أحكام الفقه مقصودها حفظ مصالح الدنيا لتتم بها مصالح الدين.

وأما الثالث، وهو الاقتصار على قدر الحاجة من غير زيادة عليه، مع التسوية بين مال ومال، بالغصب والسرقة والتراضي وكيفما اتفق، فهو رفع لسد الشرع بين المفسدين وبين أنواع الفساد، فتمتد الأيدي بالغصب والسرقة وأنواع الظلم، ولا يمكن زجرهم منه، إذ يقولون: ليس يتميز صاحب اليد باستحقاق عنا، فإنه حرام عليه وعلينا، وذو اليد له قدر الحاجة فقط. فإن كان هو محتاجًا فإنا أيضًا محتاجون، وإن كان الذي أخذته في حقي زائدًا على الحاجة، فقد

سرقته ممن هو زائد على حاجة يومه. وإذا لم نراعِ حاجة اليوم والسنة، فما الذي نراعي، وكيف يضبط؟ وهذا يؤدي إلى بطلان سياسة الشرع، وإغراء أهل الفساد بالفساد.

فلا يبقى إلا الاحتمال الرابع، وهو أن يقال: كل ذي يد على ما في يده، وهو أولى به، ولا يجوز أن يؤخذ منه سرقة وغصبًا، بل يؤخذ برضاه، والتراضي هو طريق الشرع. وإذا لم يجز إلا بالتراضي، فللتراضي أيضًا منهاج في الشرع، تتعلق به المصالح. فإن لم يعتبر، فلم يتعين أصل التراضي، وتعطل تفصيله.

وأما الاحتمال الخامس، وهو الاقتصار على قدر الحاجة، مع الاكتساب بطريق الشرع من أصحاب الأيدي، فهو الذي نراه لائقًا بالورع، لمن يريد سلوك طريق الآخرة، ولكن لا وجه لإيجابه على الكافة، ولا لإدخاله في فتوى العامة، لأن أيدي الظلمة تمتد إلى الزيادة على قدر الحاجة في أيدي الناس، وكذا أيدي السراق، وكل من غلب سلب، وكل من وجد فرصة سرق، ويقول: لا حق له إلا في قدر الحاجة، وأنا محتاج، ولا يبقى إلا أن يجب على السلطان أن يخرج كل زيادة على قدر الحاجة من أيدي الملاك، ويستوعب بها أهل الحاجة، ويدرّ على الكل الأموال يومًا فيومًا، أو سنة فسنة، وفيه تكليف وشطط وتضييع أموال.

أما تكليف الشطط فهو أن السلطان لا يقدر على القيام بهذا، مع كثرة الخلق، بل لا يتصور ذلك أصلًا. وأما التضييع فهو أن ما فضل عن الحاجة من الفواكه واللحوم والحبوب، ينبغي أن يلقى في البحر، أو يترك حتى يتعفّن، فإن الذي خلقه الله من الفواكه والحبوب زائد على قدر توسع الخلق وترفههم، فكيف على قدر حاجتهم؟ ثم

يؤدي ذلك إلى سقوط الحج والزكاة والكفارات المالية، وكل عبادة نيطت بالغنى عن الناس، إذا أصبح الناس لا يملكون إلا قدر حاجتهم، وهو في غاية القبح...»[(١)].

ويجد القارئ ملخصًا لهذا النص الوارد في الإحياء في كتاب آخر، حيث يقول فيه: «لو فرضنا انقلاب أموال العالمين بجملتها محرمة، لكثرة المعاملات الفاسدة، واشتباه المغصوب بغيره، وعسر الوصول إلى الحلال المحض (...)، نبيح لكل محتاج أن يأخذ مقدار كفايته من كل مال، لأن تحريم التناول يفضي إلى القتل، وتجويز الترفه تنعُّم في محرم، وتخصيصه بمقدار سد الرمق يكف الناس عن معاملاتهم الدينية والدنيوية. ويتداعى ذلك إلى فساد الدنيا، وخراب العالم وأهله، فلا يتفرغون، وهم على حالتهم مشرفون على الموت، إلى صناعاتهم وأشغالهم. والشرع لا يرضى بمثله قطعًا، فيبيح لكل غني من ماله مقدار كفايته، من غير ترفه، ولا اقتصار على سد الرمق، ويباح لكل مقتر في مال من فضل من هذا القدر مثله»[(٢)].

* مراجعة علمية لكتاب:

الكتاب من منشورات دار مجدلاوي، عمّان ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م (٤٤٠ صفحة)، وأصله رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية بالخرطوم ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

الكتاب عنوانه: «الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي»، لياسر

(١) إحياء علوم الدين: ٢/ ٩٦.

(٢) المنخول، ص٣٦٩؛ وانظر: شفاء الغليل، ص٢٤٢؛ والغياثي، للجويني، ص٤٧٦؛ والقواعد الكبرى، للعز بن عبد السلام: ٢/ ٨٠ و٣١٣ و٣٤٥.

الحوراني، ويتألف من بابين: الأول للتعريف بالغزالي، والآخر للفكر الاقتصادي عنده. ويتضمن الباب الثاني خمسة فصول: الأول للملكية والكسب والعمل، والثاني للنقود والتوظيف المالي (الضرائب)، والثالث للسوق والعرض والطلب والتجارة والائتمان وتدخل الدولة، والرابع للدخل والإنفاق والادخار والإنتاج والتخصص وتقسيم العمل، والخامس للفقر وحدِّ الكفاف وحدِّ الكفاية.

*** من مزايا الكتاب:**

١ ـ أنه أول دراسة اقتصادية واسعة عن الغزالي.

٢ ـ أن صاحبه رجع إلى معظم كتب الغزالي، ولم يكتفِ بالرجوع إلى كتاب واحد له أو عدد قليل من الكتب.

٣ ـ صاغ رسالته بعناية، وبلغة جيدة على العموم.

٤ ـ أنه ربما كان أول من فتح الباب للاقتصاد الإسلامي الصوفي ومناقشته.

٥ ـ التنبيه على أن الغزالي استخدم عبارة «**الإصلاح**» بمعنى: «الإنتاج»[1]، وليس بالمعنى الدارج في عصرنا هذا، حيث يستخدم بمعنى إصلاح السيارة، لا على معنى إنتاجها أو تصنيعها، بل على معنى ترميم ما وقع فيها من عطل. وقد يستخدم الإصلاح أيضًا بمعنى الإصلاح الاقتصادي، أي اتخاذ إجراءات أو تدابير من شأنها إزالة ما وقع من خلل أو فساد، وكذلك قد يستخدم بمعنى إصلاح ذات البين. وسواء كان الإصلاح بمعنى الإنتاج أو بمعنى الترميم أو بمعنى إزالة

(١) ص٣٣٠.

الخلل والفساد، فإنه يعدّ إنتاجًا، أي عملًا إنتاجيًا من شأنه إضافة قيمة (منفعة) جديدة. ولعل الغزالي قد استخدم لفظ «الإصلاح» بنفس المعنى الذي استخدمه ابن أبي الدنيا (- ٢٨١هـ) في عنوان كتابه: «إصلاح المال».

إن قول الغزالي: «الطحان يصلح الحب بالطحن»[1] يعني: يحول الحب إلى طحين، أو يصنع الطحين من الحب، أو ينتجه من الحب... ويستخدم لفظ الإصلاح بمعنى الإصلاح المعنوي والإصلاح المادي. فمن الإصلاح المعنوي قول الغزالي: «الأنبياء يصلحون العلماء»[2]. والإصلاح يختلف عن الإنتاج من حيث إن الأول يقتصر على الطيبات، أما الآخر فيمتد إلى الخبائث أيضًا. وبذلك فإن الإصلاح خلاف الإفساد.

إن المصطلحات مفاتيح الفهم، ويجب الانتباه إلى اختلاف معانيها بين الأزمنة، وبين الأمكنة. وهذا المصطلح الذي لا تكشفه المعاجم بهذا المعنى لا يزال يحتاج إلى مزيد من العناية والفحص والتدقيق.

بعد كتابة هذه المزية، وجدت أن الدكتور شوقي دنيا قد سبقه إليها[3].

*** من المآخذ:**

ـ **الكتب المنحولة:** نقل الباحث نصوصًا من كتب لم يثبت أنها

(١) إحياء: ٤/١٠٤.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) انظر: أعلام الاقتصاد الإسلامي، ص١٣٩.

للغزالي، بل ثبت عند بعض المحققين أنها منحولة. من ذلك كتابه: التبر المسبوك في نصيحة الملوك، وسر العالمين وكشف ما في الدارين[1]. وقد كان من المستحسن تنبيه القارئ إلى ذلك على الأقل، عند كل نص منقول من مثل هذه الكتب.

- **الشك المنهجي**: ربما كان من المستحسن أن يتعرض الباحث للشك المنهجي عند الغزالي، لصلته بمنهج البحث العلمي في الاقتصاد وغيره من العلوم. وقد اقتبسه ديكارت (- ١٦٥٠م) عن الغزالي (- ١١١١م).

- **قيمة الزمن**: أغفل الباحث مسألة قيمة الزمن والتفضيل الزمني، وهو ما عبر عنه الغزالي بقوله: «الخمسة نقدًا تساوي ستة نسيئة»[2]، وقوله: «إن كان النقد مثل النسيئة في المقدار فالنقد خير من النسيئة»[3]، وقوله: «إذا أسلم درهمًا في درهمين، فهو لحب الدرهمين يترك الدرهم في الحال»[4]، أي: لا يترك درهمًا في الحال إلا من أجل درهمين في الاستقبال.

- **تجارة الأقوات والنقود والحيوان**: أخالف الغزالي[5] والباحث[6] في القول بأن تجارة الأطعمة والنقود والحيوان مكروهة أو غير جائزة.

(١) انظر: المنقذ من الضلال، طبعة جميل صليبا، ص٦٤.
(٢) الوجيز: ١/٨٥؛ والوسيط: ٢/٤٣٨.
(٣) إحياء: ٣/٣٢٥.
(٤) إحياء: ٤/١١٧.
(٥) إحياء: ٢/٦٧ و٧٦.
(٦) ص١٨١ و٢٧٩، ومثله في: أعلام الاقتصاد الإسلامي، لشوقي دنيا، ص١٩١.

يقول الغزالي في تجارة الأقوات: «وبالجملة التجارة في الأقوات مما لا يستحب، لأنه طلب ربح، والأقوات أصول خلقت قوامًا، والربح من المزايا، فينبغي أن يطلب الربح فيما خلق من جملة المزايا التي لا ضرورة للخلق إليها»[1].

«وكرهوا شراء الحيوان للتجارة، لأن المشتري يكره قضاء الله فيه وهو الموت»[2].

«وكرهوا الصرف لأن الاحتراز فيه عن دقائق الربا عسير (...)، وقلما يتم للصيرفي ربح إلا باعتماد جهالة معامله بدقائق النقد، فقلما يسلم الصيرفي وإن احتاط»[3].

فهذا القول مبني على فهم للربا غير دقيق[4]. فالممنوع هو تجارة هذه الأشياء بجنسها، أو بما هو قريب من جنسها. فالشيء بجنسه يمتنع فيه الفضل والنَّساء، والشيء بجنس قريب منه يمتنع فيه النَّساء دون الفضل، أما الشيء بجنس مختلف فيجوز فيه الفضل والنَّساء، أي: تجوز فيه المتاجرة والأرباح، وتفصيل ذلك في بحوث الربا.

- **درهم بدرهم لا يأباه العقلاء**: لا أوافق الغزالي والباحث[5] على القول بأن تبادل درهم بدرهم يأباه العقلاء[6]، لأن الدرهمين قد يكونان مختلفين: درهم بلد بدرهم بلد آخر. وهذا المعنى الذي

(١) إحياء ٤/٦٧.
(٢) إحياء ٤/٧٦.
(٣) إحياء ٤/٧٦.
(٤) انظر: الإحياء ٤/٧٩.
(٥) ص١٨١ و٢٧٩.
(٦) ص٢١٨.

نذهب إليه هو الأليق بالأحاديث النبوية المتعلقة بالربا.

ـ **درهم جيد بدرهم رديء**: لا أتفق مع الباحث على القول بأن تبادل درهم جيد بدرهم رديء لا يجوز[1]، والصواب: عدم جواز درهم جيد بدرهمين رديئين، لأن التفاضل هنا بين البدلين يفتح الذريعة لربا النسيئة (ربا الفضل + ربا النَّساء).

ـ **درهم بدرهم مع النَّساء**: لا صحة لقول الباحث بأن استبدال درهم بدرهم نسيئة لا يجوز، لأن فيه معاوضة[2]... والصحيح أن هذا لا يجوز بيعًا لأنه ربا نَساء، أي ربا المعجل على المؤجل.

ـ **الفائدة لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار**: ذهب الباحث، كالعديد من الباحثين الآخرين في الاقتصاد الإسلامي، إلى أن فائدة رأس المال تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وانخفاض أجور العمال[3]. وهذا غير صحيح، وكان عليه أن يأخذ بالاعتبار التكاليف الضمنية بالإضافة إلى التكاليف الصريحة، فرأس المال لا يقدم مجانًا لأغراض الإنتاج.

ـ **التضخم**: نقل الباحث نصًا للغزالي بأن: «الدنيا (...) تأكل نفسها، فإن المال لا يحفظ إلا بالخزائن والحراس، والخزائن والحراس لا يمكن تحصيلها إلا بالمال، وهو بذل الدراهم والدنانير، فالمال يأكل نفسه ويضادّ ذاته حتى يفنى. ومن عرف آفة المال لم يأنس به ولم يفرح به، ولم يأخذ منه إلا بقدر حاجته»[4].

(١) ص٢١٨.
(٢) ص٢١٨.
(٣) ص٢٥٧.
(٤) ص٢٢٢؛ والإحياء: ٣/٢٢٨.

والمعنى ليس كما شرحه الباحث، فلا علاقة له بالتضخم ولا بالتقلبات الاقتصادية. إنما المعنى أن المال يأكل نفسه ويفنى إذا زادت تكاليف حفظه وحراسته على قيمته. وهذا المعنى لا ينطبق على كل حالة، كما توهم عبارة الغزالي.

ـ **لا علاقة لهذا بالمقايضة**: نقل الباحث نصًا للغزالي في معرض الاحتجاج به على أن المقايضة سبب في انخفاض الثمن. وهذا هو النص: «يحمل الفلاح الحبوب، فإذا لم يصادف محتاجًا، باعها بثمن رخيص من الباعة، فيخزنونها في انتظار أرباب الحاجات»[1]. ولا علاقة لهذا النص بالمقايضة، إنما يفيد أن التخزين يرفع ثمن السلعة، وهو منتج لأنه ينقل السلعة من زمن إلى زمن، من زمن تكون فيه السلعة وافرة والحاجة إليها قليلة، إلى زمن تكون فيه السلعة نادرة والحاجة إليها أكبر.

ـ **السمسرة جائزة**: ذهب الباحث إلى أن السمسرة لا تجوز، لأنها تزيد من تكاليف السلع وأسعارها[2]. وهذا غير صحيح على إطلاقه. صحيح أن البخاري في صحيحه[3] ذكر حديث: (لا يبع حاضر لباد)، ونقل قول ابن عباس بأن المراد ألا يكون له سمسارًا، لكن هذا في بيع الحاضر للبادي، وقد فصلت القول في السمسرة في موضع آخر.

ـ **التمييز بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية**: لم يصرح

(١) ص٢٠٥.
(٢) ص٢٦٠.
(٣) صحيح البخاري: ٣/٩٤.

الباحث بتمييز الغزالي بينهما بالمعنى دون اللفظ. يقول الغزالي: «ما نبت ونتج بنفسه من غير صنع آدمي، وكذلك يأخذ من معادن الأرض ما خُلق فيها من غير صنعة آدمي»[1]. ويقول: «لم يخلق الله القوت والمسكن والملبس مُصْلَحًا[2]، بحيث يُستغنى عن صنعة الإنسان فيه»[3].

ـ **المشكلة الاقتصادية**: تكلم الباحث عن المشكلة الاقتصادية[4]، ولكن كلامه لم يكن كافيًا ولا صحيحًا على الدوام. وأحيل القارئ على ما سبق كتابته حول المشكلة الاقتصادية في هذا الكتاب، حيث ذكرت نصوصًا أخرى تكمل ما أورده الباحث، الذي مال مع عيسى عبده وغيره إلى إنكار المشكلة الاقتصادية على المستوى الجزئي، ورأى أن هناك وفرة نسبية لا ندرة نسبية[5]. وهذا كما ذكرنا في مواضع أخرى، في هذا الكتاب وغيره، يعدّ خلطًا بين طرح المشكلة وحلها.

ـ **اليد الخفية**: إن فكرة اليد الخفية ليست مقصورة على آدم سميث والنظام الليبرالي[6]، فقد سبق مثلها للسبكي في معيد النعم[7]، وللشاطبي في الموافقات[8]، ونقلت نصوصهما في موضع آخر.

(١) إحياء: ٣/ ١٩٥.
(٢) صالحًا للانتفاع المباشر.
(٣) إحياء: ٣/ ١٩٥.
(٤) ص١٢٧ و٢٦٨ و٣٦٨.
(٥) ص٣٦٨ و٤١٦.
(٦) ص٢٧٠.
(٧) معيد النعم، ص٥.
(٨) الموافقات: ٢/ ١٧٩ و١٨٥.

وللغزالي نصوص سابقة عليهما في الإحياء[1]، وفي الأربعين في أصول الدين[2].

يقول الغزالي: «لو خلي ونفسه لما أعطاك ذرة مما في يده، إذ سلط الله عليه الإرادة، وهيج عليه الدواعي، وألقى في نفسه أن خيره في الدنيا والآخرة أن يعطيك ما أعطاك[3] (...). فهو إذًا إنما يعطيك لغرض نفسه لا لغرضك، ولو لم يكن غرضه في العطاء لما أعطاك، ولو لم يعلم أن منفعته في منفعتك لما نفعك. فهو إذًا يطلب نفع نفسه بنفعك»[4].

ويقول أيضًا: «إن الإحسان من الناس غير متصور إلا بالمجاز، وإنما المحسن هو الله تعالى (...)، هو الذي حببك إليه، وصرف وجهه إليك، وألقى في نفسه أن صلاح دينه أو دنياه في الإحسان إليك، ولولا كل ذلك لما أعطاك حبة من ماله (...). فالمحسن هو الذي اضطره لك وسخره، وسلط عليه الدواعي الباعثة المرهقة إلى الفعل، وأما يده فواسطة يصل بها إحسان الله إليك، وصاحب اليد مضطر في ذلك اضطرار مجرى الماء في جريان الماء فيه. فإن اعتقدته محسنًا، أو شكرته من حيث هو بنفسه محسن، لا من حيث هو واسطة، كنت جاهلًا بحقيقة الأمر. فإنه لا يتصور الإحسان من الإنسان إلا إلى نفسه، أما الإحسان إلى غيره فمحال من المخلوقين، لأنه لا يبذل ماله إلا لغرض له في البذل، إما آجل وهو الثواب،

(١) إحياء: ٤/ ٧١ و٢٥٩.
(٢) كتاب الأربعين، ص١٦٧.
(٣) الذي أعطاك.
(٤) إحياء: ٤/ ٧١.

وإما عاجل وهو المنة والاستسخار أو الثناء والصيت والاشتهار بالسخاء والكرم أو جذب قلوب الخلق إلى الطاعة والمحبة. وكما أن الإنسان لا يلقي ماله في البحر، إذ لا غرض له فيه، فلا يلقيه في يد إنسان إلا لغرض له فيه، وذلك الغرض هو مطلوبه ومقصده (...) فهو إذًا محسن إلى نفسه، ومعتاض عما بذله من ماله عوضًا هو أرجح عنده من ماله، ولولا رجحان ذلك الحظ عنده لما نزل عن ماله لأجلك أصلًا ألبتة.

فكذلك كل محسن لو خلاه الله ونفسه لم يبذل حبة من ماله، حتى سلط الله الدواعي عليه، وألقى في نفسه أن حظّه دينًا ودنيا في بذله، فبذله لذلك، والثاني أنه معتاض عما بذله حظًّا هو أوفى عنده وأحب مما بذله. فكما لا يعدّ البائع محسنًا لأنه بذل بعوض هو أحب عنده مما بذله، فكذلك الواهب اعتاض الثواب أو الحمد والثناء أو عوضًا آخر. وليس من شرط العوض أن يكون عينًا متمولًا، بل الحظوظ كلها أعواض، تستحقر الأموال والأعيان بالإضافة إليها. فالإحسان في الجود، والجود هو بذل المال من غير عوض وحظ يرجع إلى الباذل، وذلك محال من غير الله سبحانه (...). فلفظ الجود والإحسان في حق غيره كذب أو مجاز، ومعناه في حق غيره محال (...)، إذ الإحسان من غيره محال، فهو المستحق للمحبة وحده»[1].

ـ **العرض والطلب**: يقول الغزالي: «يبيع على قدر أسعاره: إن نقص سعره زاد زبونه، كما أنه إن زاد سعره نقص زبونه»[2]. وفهم الباحث من هذا النص أن البائع «ليست له إرادة في زيادة السعر أو

(١) إحياء: ٤/ ٢٥٩.
(٢) الأدب في الدين، ص١٠٨.

انخفاضه»[1]. وما فهمته من النص هو خلاف ذلك، ويدل عليه قوله في موضع آخر: «من قنع بربح قليل كثرت معاملاته، واستفاد من تكررها ربحًا كثيرًا»[2].

ـ **عدم التأكد**: يقول الغزالي في نص لم يذكره الباحث: «التاجر في تعبه على يقين، وفي ربحه على شك»[3]. والمقصود بالتعب: المصاريف والتكاليف. وإني أرى أن لفظ «الظن» أنسب من لفظ «الشك»[4]، لأن الظن يغلب فيه جانب الربح على جانب الخسارة، بخلاف الشك الذي يستوي فيه الجانبان.

ـ **المزايا النسبية**: يقول الغزالي: «للعباد ضرورات تدعو إلى ما ينقل إليهم مما ليس عندهم، ومنافع يكثر تعدادها من طلب أرباح لمن يجلبها ويعلم فوائدها»[5]. وأخذ الباحث من هذا النص أن له علاقة بالمزايا النسبية. ولا يبدو لي أن هذه العلاقة واضحة، وإن كان للنص علاقة بالتجارة الخارجية.

ـ **وفاء الدين قبل الاستحقاق**: يقول الغزالي: «مهما قدر على الدين فيبادر إليه ولو قبل وقته»[6]. والتعليق هنا هو أن القرض الحالّ يجب وفاؤه بمجرد القدرة، لأن كل وقت هو وقته. أما الدين المؤجل فلا يجب وفاؤه قبل وقته، لأن قيمة الدين تختلف باختلاف أجله، كما بينا في مواضع أخرى.

(١) ص٢٧٣.
(٢) إحياء: ٢/ ٧٣.
(٣) إحياء: ٣/ ٣٢٥.
(٤) انظر: القواعد الكبرى، للعز بن عبد السلام: ١/ ٦.
(٥) ص٢٨٠، نقلًا عن: الحكمة في مخلوقات الله، للغزالي، ص٤٩.
(٦) ص٢٨٦، نقلًا عن: الإحياء: ٢/ ٧٤.

ـ **المنافسة والتعاون**: يقول الباحث بـ «سيادة مبدأ التعاون في السوق بدلًا من المنافسة»[1]، مع أنه كان قبل ذلك مترددًا أو ميالًا إلى المنافسة التعاونية[2]. والحقيقة أن لكل من التنافس والتعاون دورًا، والإسلام لا يمنع المنافسة، بدليل جواز المسابقة والمزايدة، وبدليل منع الاحتكار. ومع ذلك يجب أن تكون هذه المنافسة مشروعة، فلا يجوز النجش، ولا البيع على البيع، ولا الشراء على الشراء، ولا السوم على السوم. ومن ثم فلا معنى للقول بأن التعاون خير من التنافس، أو العكس.

ـ **إبرة الغزالي ودبوس آدم سميث (التخصص وتقسيم العمل)**: يقول الغزالي (- ١١١١م) في معرض بيان نعم الله: «تأمل كثرة أعمال الإنسان في تلك الآلات، حتى إن الإبرة التي هي آلة صغيرة، فائدتها خياطة اللباس الذي يمنع البرد عنك، لا تكمل صورتها من حديدة تصلح للإبرة إلا بعد أن تمرّ على يد الإبري (صانع الإبر) خمسًا وعشرين مرة، ويتعاطى في كل مرة منها عملًا»[3].

ويذهب آدم سميث (- ١٧٩٠م) في معرض كلامه عن التخصص وتقسيم العمل إلى أن الفرد قد يحتاج في صنع دبوس واحد إلى سنة كاملة، بدءًا من البحث عن المواد الأولية اللازمة لصناعته في الأرض. وإذا أعطيناه سلكًا نحاسيًا ربما استطاع صنع (٢٠) دبوسًا في اليوم. فإذا عمل في مصنع، يقسم فيه الإنتاج إلى (١٨) عملية، يقوم بها ١٠ عمال، ربما ارتفع إنتاج العامل الواحد فيه إلى (٤٨٠٠)

(١) ص٣٠٩.
(٢) ص٢٧١.
(٣) إحياء: ٤/١٠٣.

دبوس[1].

ويقارن الباحث بين الغزالي وآدم سميث على أساس التقارب بين الإبرة والدبوس[2]. ولكن هناك اختلافًا بين المثالين، من حيث إن الغزالي يسوق مثاله على أساس عامل واحد يقوم بعمليات متعددة، بينما يسوق سميث مثاله على أساس المقارنة بين عامل واحد ومجموعة عمال في مصنع يتخصص كل منهم بعملية واحدة. فالغرض من مثال الغزالي مختلف إذن عنه في مثال آدم سميث. وفي حين أن الغزالي يقدم رقمًا يختص بعدد العمليات، فإن آدم سميث يقدم عدة أرقام تختص بحجم الإنتاج: كيف يكون بلا تعاون ولا تخصص، وكيف يصير بعد التعاون والتخصص وتقسيم العمل؟ وحتى يكون مثال الغزالي متطابقًا مع مثال آدم سميث، يجب استبدال عدد العمال (٢٥) عاملًا بعدد المرات (٢٥) مرة، ويجب أن يكون هؤلاء العمال جميعًا في مصنع واحد. وبعبارة أخرى فإن عاملًا واحدًا عند الغزالي يقوم بـ (٢٥) عملية، في حين أنه يجب أن يكون هناك (٢٥) عاملًا عند آدم سميث، بحيث يقوم كل منهم بعملية واحدة فقط.

وتنطبق هذه الملاحظة على رغيف الخبز أيضًا[3]، فالغزالي يتكلم عن «تقسيم العمل» على مستوى البلد أو على مستوى العالم كله، في حين أن آدم سميث يتكلم عن تقسيم العمل على مستوى المصنع الواحد. وإذا كان هناك شبه بين المستويين، إلا أن التقسيم على مستوى المصنع أكثر إغراقًا في التخصص، فهو متخصص بعملية

(١) The Wealth of Nations, p.4.
(٢) ص٣٥٢.
(٣) ص٣٥٠.

واحدة، ولا يشترط أن يكون كل منتج من المنتجين الذين يتعاقبون على خط الرغيف متخصصًا بالمعنى الدقيق، بل قد يقوم بالعمل كله، أو بعمليات متعددة. وهذا اللبس في تقسيم العمل وجدناه أيضًا عند باحثين آخرين، مثل: شوقي دنيا[1] وغيره.

وإذا صح أن آدم سميث قد اقتبس من الغزالي مثال الدبوس، فإنه ليس من المستبعد أن يكون قد اقتبس من الجويني شيخ الغزالي عنوان كتابه: «غياث الأمم»، ليصير عنده: «ثروة الأمم». وهذا التحوير في العناوين والمصطلحات قد يفيد أن الغربيين اتجهوا اتجاهًا ماديًا، في حين أن المسلمين كانوا يتجهون اتجاهًا معنويًا، أو اتجاهًا يجمع على الأقل بين المادة والمعنى، كما ذكرنا سابقًا.

ـ **جلف الخبز**: نقل الباحث[2] هذا الحديث: (ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال: بيت يسكنه، وثوب يواري عورته، وجلف الخبز والماء)[3]. ويبدو لي أن هذا إن كان صحيحًا في أوقات المجاعة، إلا أنه ليس كذلك في الأحوال العادية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن التساؤل عن صحة الحديث المذكور، ولماذا رواه الترمذي، ولم يروه البخاري أو مسلم مثلًا؟.

ـ **الخاتمة**: جاءت مفصلة بخلاف ما يفعله بعض الباحثين من اختصار مبهم لا تكاد تفهم منه شيئًا. ولكن هذه الخاتمة الطويلة[4] كان يحسن تقسيمها حسب الأبواب أو الفصول، أو حسب الأفكار.

---

(١) أعلام الاقتصاد الإسلامي، ص١٤٣.
(٢) ص٣٩٥.
(٣) الترمذي: ٤/٥٧٢.
(٤) ٩ صفحات.

وكان من المفيد تقويم إسهام الغزالي فيها على الأقل بالنسبة لمن سبقه من أتباع مذهبه، كالجويني والماوردي.

ـ **أخطاء لغوية**: هناك عدد من الأخطاء اللغوية بعضها متكرر، أذكر منها في الصفحة ١٧٦ السطر ٦ قوله: «ممارسة حرفتان خسيستان» والصواب «ممارسة حرفتين خسيستين»، وفي الصفحة ٢٩٥ السطر ١٩: «الغير مخالفة» والصواب «غير المخالفة»، والصفحة ٣٦٣ والسطر ٦: «الأنصبة الزكاتية» والصواب «النصب الزكوية»، والصفحة ١٧١ السطر ١١: «الكداية» والصواب «الكدية»، والصفحة ٢٠٦ السطر ٩: «التوافق المزدوج» والصواب «التوافق»، والصفحة ٣٩٣ السطر قبل الأخير: «الحاجات الحاجية» عبارة غير مناسبة، كما لو قال أيضًا: ضرورات ضرورية، وكماليات كمالية! وهناك أخطاء في العبارات الإنكليزية، منها ص٢٠٤ س٧: "Parter" والصواب "Barter".

وأخيرًا فإني أهنئ الباحث على بحثه القيم، وأتمنى له المثابرة ودوام التوفيق.

❖ ❖ ❖

خاتمة: ماذا أضاف الغزالي؟

من الثابت أن الغزالي أول من رد من علماء المسلمين على الفلاسفة، ولكن تقويم هذا الرد يحتاج إلى مسلمين فلاسفة كبار، ويمكن الاستئناس بما كتبه ابن رشد في تهافت التهافت.

كذلك جهود الغزالي في التصوف، فيبدو لي أن كتابه «إحياء علوم الدين» كتاب جامع، وأغلب الظن أنه لم يسبق إليه من حيث جمعه وترتيبه، ولكن تقويم إضافاته في التصوف يحتاج إلى متخصصين كبار يتميزون بالخبرة والعمق والدقة والإنصاف والنزاهة. فلا يعرف قدر العالم إلا من كان منصفًا، وساواه في رتبته أو زاد.

ولعلي أختلف مع الغزالي في تفسيره لبعض الآيات، إذ أرى أنه ينحو نحو الصوفية. كما أختلف معه في بعض قصصه وحكاياته، وأرى أنه على الرغم من انتقاده هو نفسه للصوفية، وعلى الرغم من أنه بعيد عن غلاة الصوفية، إلا أن بعض آثارها لا تزال عالقة فيه، ولا أرى أنها داخلة في التصوف المقبول.

وقد يكون من العسير تقويم علم الغزالي بالنسبة لمن سبقه من المسلمين واليونان وغيرهم، بل حتى لو تم الاقتصار على القرون الإسلامية الأربعة الأولى. لكن هناك طريقة مقترحة أطرحها بمثال: فإذا أردنا مثلًا تقويم إضافات الغزالي في الفقه، فيمكن الاكتفاء بمقارنة كتابه «الوسيط» بكتاب شيخه الجويني (- ٤٧٨هـ): «نهاية

المطلب في دراية المذهب» (وهو مخطوط لم يطبع بعد)، وبكتاب الماوردي (- ٤٥٠هـ): «الحاوي الكبير» (وهو مطبوع)، وثلاثتهم من الشافعية، وهذه المقارنة لم أجد أن عالمًا قام بها حتى الآن.

إن معرفة إضافات العلماء أمر مهم في البحث العلمي، ويشكل حافزًا كبيرًا للجدية والرصانة والأمانة. أما مجرد التأليف فهذا لا يكفي، وكذلك القول عن كل عالم بأنه العالم العلامة والحبر الفهامة ... فكثيرون يكررون ولا يضيفون، بل ربما ينقصون ويشوهون. وإذا لم يعرف ما انفرد به العالم لم يعرف العالم، ولا يستحق الكتاب المؤلف عن سيرته أن يوصف بأنه كتاب علمي. كم هو حري بمن يكتبون سير العلماء أن يراعوا هذا المعيار، وإلا فإن القارئ لن يستمتع ولن يستفيد ولن يستطيع تمييز عالم من آخر.

❖ ❖ ❖

المراجع

١ ـ **ابن أبي الدنيا**: إصلاح المال، دار الوفاء، المنصورة (مصر)، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٢ ـ **ابن تيمية**: درء تعارض العقل والنقل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

٣ ـ **ابن تيمية**: فتاوى، طبعة السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ.

٤ ـ **ابن الجوزي**: تلبيس إبليس، دار القلم، بيروت، د. ت.

٥ ـ **ابن حجر**: فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

٦ ـ **ابن خلدون**: المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.

٧ ـ **ابن عبد السلام**: العز، القواعد الكبرى، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٨ ـ **أحمد**: مسند الإمام أحمد، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٩ ـ **البخاري**: صحيح البخاري، دار الحديث، القاهرة، د. ت.

١٠ ـ **بدوي**: عبد الرحمن، مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧م.

١١ ـ **الترمذي**: سنن، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

١٢ ـ **الجويني**: الغياثي، تحقيق عبد العظيم الديب، د. ن، ١٤٠١هـ.

١٣ ـ **الحوراني**: ياسر، الفكر الاقتصادي عند الإمام الغزالي، دار مجدلاوي، عمّان، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

١٤ ـ **خليف**: فتح الله، فلاسفة الإسلام، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د. ت.

١٥ ـ **الدارمي**: سنن، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

١٦ ـ **دنيا**: شوقي، أعلام الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٧ ـ **دون مؤلف**: فلاسفة العرب: الغزالي، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣م.

١٨ ـ **ديكارت**: رونيه، مقالة الطريقة، ترجمة جميل صليبا، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٧٠م.

١٩ ـ **الذهبي**: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

٢٠ ـ **الرافعي**: تحت راية القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

٢١ ـ **رضا**: محمد رشيد، تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

٢٢ ـ **الزعبي**: أنور، مسألة المعرفة ومنهج البحث عند الغزالي، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٢٣ ـ **السبكي**: معيد النعم ومبيد النقم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م.

٢٤ ـ **الشاطبي**: الموافقات، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د. ت.

٢٥ ـ **الغزالي**: أبو حامد، إحياء علوم الدين، المطبعة العثمانية، القاهرة، ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م.

٢٦ ـ **الغزالي**: أبو حامد، الحكمة في مخلوقات الله، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٤م (بواسطة كتاب ياسر الحوراني).

٢٧ ـ **الغزالي**: أبو حامد، الأدب في الدين، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م (بواسطة كتاب ياسر الحوراني).

٢٨ ـ **الغزالي**: أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٩ ـ **الغزالي**: أبو حامد، شفاء الغليل، تحقيق حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م

٣٠ ـ **الغزالي**: أبو حامد، كتاب الأربعين في أصول الدين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٣١ ـ **الغزالي**: أبو حامد، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، الجفان والجابي، قبرص، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٢ ـ **الغزالي**: أبو حامد، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٣٣ ـ **الغزالي**: أبو حامد، المنقذ من الضلال، تحقيق جميل صليبا وكامل عياد، دار الأندلس، القاهرة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٣٤ ـ **الغزالي**: أبو حامد، ميزان العمل، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٣٥ ـ **الغزالي**: أبو حامد، الوجيز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٣٦ ـ **الغزالي**: أبو حامد، الوسيط في المذهب، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٧ ـ **القرضاوي**: يوسف، الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه، دار الوفاء، المنصورة (مصر)، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٨ ـ **مسلم**: صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت، د. ت.

٣٩ ـ **المصري**: رفيق يونس، الإسلام والنقود، دار المكتبي، دمشق، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٤٠ ـ **المصري**: رفيق يونس، إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد، دار المكتبي، دمشق، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٤١ ـ **المصري**: رفيق يونس، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٤٢ ـ **المصري**: رفيق يونس، تعظيم الجوع عند الغزالي: هل هناك اقتصاد إسلامي صوفي؟، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، حوار الأربعاء ٢٨/٣/١٤٢٧هـ = ٢٦/٤/٢٠٠٦م، وهو منشور على الموقع الإلكتروني للمركز.

٤٣ ـ **المصري**: رفيق يونس، الفكر الاقتصادي عند إمام الحرمين الجويني، دار الفكر، دمشق، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

٤٤ ـ **المصري**: رفيق يونس، في الفكر الاقتصادي الإسلامي: قراءات في التراث، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٤٥ ـ **الندوي**: أبو الحسن، رجال الفكر والدعوة في الإسلام، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

46 - **Ghazanfar:** Syed Mohammad and Islahi, Abdul Azim, Economic Thought of Al-Ghazali, Scientific Publishing Centre, Jeddah, 1418 H = 1989 A.D.

47 - **Smith, Adam:** The Wealth of Nations, The Modern Library, New York, 1937.

❖ ❖ ❖

المحتويات

الموضوع	الصفحة
* **مقدمة**	٥
* **القسم العام**	٧
حياته	٧
من أبرز كتبه	١١
مقاصد تأليف الإحياء	١٢
من أقواله	١٣
العزلة	١٦
هل أنكر الغزالي الأسباب؟	١٧
الشك المنهجي	١٩
إسرائيليات	٢٢
تأثيره	٢٤
أخطر ما قاله	٢٥
ويحك يا نفس	٢٦
حقيقة الفكر	٣٩
العلم	٤٠
نقد العلماء	٤٢
علماء السوء	٤٣
خلو الزمان من العلماء	٤٤
علم الله وعلم البشر	٤٥
العلم والدنيا	٤٥

الموضوع	الصفحة

علوم المعاملة وعلوم المكاشفة ٤٥
الإعجاز العلمي ٤٦
* **القسم الاقتصادي** ٤٧
المال ٤٧
المال والعقل: قد يرزق الأحمق ويمنع العاقل ٤٧
المال والعلم ٤٨
المال والجاه ٤٩
الزكاة ٥١
الموقف من الاقتصاد حديثًا كالموقف من الفلسفة قديمًا ٥٢
عدم التأكد ٥٤
المشكلة الاقتصادية ٥٥
اليد الخفية ٥٨
السوق والعرض والطلب ٥٨
الربح المعتاد ٥٩
منافع التبادل والتجارة ٥٩
التاجر ٦٠
بيع المرابحة ٦٠
الأجور ٦١
النقود ٦٣
تعظيم الجوع ٦٤
الاقتراض ٦٩
الاقتراض العام ٦٩
لو طبق الحرام الدنيا ٧٠
مراجعة علمية لكتاب ٧٣
خاتمة: ماذا أضاف الغزالي؟ ٨٨
* **المراجع** ٩١